ألفاظ المفاضلة في الجرح والتعديل وأثرها في الحكم على الرّواة ومروياتهم*

إعداد
د."محمّد عيد" محمود الصّاحب **

ملخص البحث

يعدّ علم الجرح والتّعديل من العلوم الدّقيقة عند المحدّثين، وذلك لكثرة فنونه، وتشعّب مسائله، ولأثره في الحكم على الأحاديث قبولاً ورداً.

وقد قام العلماء بجهد كبير في هذا المضمار، حيث جمعوا ما يخصّ الــرّواة ويبيّن حالهم في الرّواية، ولم يقتصر الأمر على النّظر في حال الرّاوي مستقلاً عن غيره من الرّواة، بل إنّ جهدهم شمل النظر في حال الرّاوي قياساً بحــال غيــره، فكانت الموازنة بين الرّواة، وتفضيل بعضهم على بعض، وإطلاق الألفاظ التي تدلّ على المفاضلة في جوانب متعدّدة، منها جانب الحفظ والضّبط والإتقان، والتّعمّق في معرفة الأحاديث، والتّثبت في الرّواية عن الشّيخ الواحد، وكذلك تقدّم بعضهم علــى بعض في جانب الفقه، والكياسة، والفصاحة، وسعة العلم، وغير ذلك مــن صــور المفاضلة، التي تنمّ عن إحاطة كاملة، ومعرفة دقيقة – في الغالب– بحــال الــرّواة ومروياتهم.

* أجيز للنشر ٢٠٠٨/٣/١٣.
** أستاذ مشارك– كلية الشريعة – الجامعة الأردنية.

ويأتي هذا البحث ليسلّط الضّوء على ألفاظ المفاضلة التي استخدمها علماء الجرح والتعديل، لإبراز التّفاضل بين الرّواة الثّقات في الجوانب المختلفة، وكذلك التفاضل بين الضّعفاء، وتقديم بعض الرّوايات على روايات أخرى.

وممّا تناوله البحث – إضافة إلى ما تقدّم – أثر المفاضلة في الحكم على الرّواة ومرويّاتهم، من جهة الترجيح بين الرّواة في الحفظ والضّبط، وتقديم بعضهم على بعض في الرّتبة والمنزلة، والكشف عن طبقات التّلاميذ، ومعرفة من هو الأوثق منهم في الشّيخ الواحد، ثمّ الترجيح بين الرّوايات عند التّعارض، والكشف عن علل الحديث.

وتناول البحث أيضاً بعض التنبيهات على مسائل مهمّة؛ يحتاجها من يشتغل بتخريج الأحاديث، والترجمة للرّواة، والحكم على مرويّاتهم، حيث يقع الإخلال بالحكم على الرّاوي وما يرويه؛ بسبب عدم الأخذ بهذه المسائل والبعد عن تطبيقها.

مُقَدِّمَة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على عبده ورسوله الأمين محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :

فمن المعلوم عند علماء الحديث، أن الحكم على الرواة ومروياتهم يحتاج إلى علم راسخ، واطلاع واسع، ومتابعة لأقوال العلماء، ومعرفة بألفاظ الجرح والتعديل ومدلولاتها.

ويعد علم الجرح والتعديل من أدق العلوم التي وضعها العلماء لمعرفة حال الراوي، ورتبته في الرواية، ومن ثم الحكم على الحديث من حيث القبول والرد.

وكان العلماء قد استخدموا في بيان أحوال الرواة ألفاظاً كثيرة، تحتاج من الـدارس بذل الجهد في معرفة مضامينها ومدلولاتها، وذلك من أجل إعمالها بصورة صحيحة عند الحكم على الحديث.

وبعضهم ممّن ليس لهم اطّلاع واسع على فن الجرح والتعديل، يظـن أن الألفـاظ المستخدمة في هذا الباب، ليس لها تلك المدلولات الدقيقة، التي تضبط أحوال الرواة في صورها المتعددة، وهو لذلك لا يعرف أن كل لفظة من هذه الألفاظ لها مدلول معين، يبين مرتبة الراوي بين الرواة، ويوضح حاله في الرواية.

ومن هنا يُعْلم، أن المشتغل بتخريج الأحاديث والحكم عليها، لا يمكنه أن يتقن هـذا الفن من غير أن يعلم معاني الألفاظ الموضوعة في الجـرح والتعـديل، وأن يـستوعب مدلولاتها، وأن يعرف اصطلاحات القوم فيها، حتى يتجنب الخطأ في فهم هذه الألفـاظ، ومن ثم لا يخطئ في حكمه على الأحاديث الشريفة.

وكان أئمّة الجرح والتعديل قد استخدموا ألفاظ المفاضلة، وأرادوا بها تفضيل الرواة بعضهم على بعض، والترجيح بين أحاديثهم، وهذه الألفاظ – للجهل بها وبمـدلولاتها– يضعها بعض الدّارسين في غير موضعها اللائق بها، ويحملونها على غير محملها الذي وضعت له، فتضطرب أحكامهم على الرّواة تبعاً لذلك، وتكون أحكامهم علـى الأحاديـث ليست صحيحة، أو ليست بالدقة المطلوبة، حيث يُقَوَّي الرّاوي الضعيفُ ويصحّحُ حديثُه، ويُضَعَّف الرّاوي الثّقة ويردُّ حديثُه.

وعليه فقد رأيت من الضرورة بمكان أن ألقي الضّوء على هذه الألفاظ، وأن أدرس موضوعها، ليتنبه الدارس إليها، ويستخدمها في باب الجرح والتعديل على الوجه الـذي وضعت له، ويتناولها بالصورة الصحيحة المقبولة التي لا تؤدي إلى خلل في الحكم على الأحاديث الشريفة.

وفيما يخص الدّراسات السّابقة؛ فلم أجد في حدود اطّلاعي من أفرد هذا الموضوع ببحث مستقل، وأخرجه بدراسة معمّقة مع الحاجة إليه. فكان توجّهي إلى إفراده بدراسة مستقلّة؛ تجمع أطرافه، وتبرز أهميّته، وتؤسّس للاستفادة منه في مجال الحكم على الرّواة ومرويّاتهم.

وأمّا عن أسباب اختيار الموضوع ليكون محلاً للبحث، فيتمثّل في الآتي:

١- علاقة الموضوع بالحكم على الرّاوي، ومعرفة مرتبته في الجرح والتعديل.

٢- أهميّة الموضوع في معرفة رتبة الرّاوي ودرجته بين أقرانه من الرّواة.

٣- علاقة الموضوع بالترجيح بين الأحاديث عند التعارض.

٤- خطأ بعض طلاب العلم في فهم مدلول هذه العبارات، الذي ينبني عليه خطأ في الحكم على الرّاوي ومروياته.

هذا وقد اشتملت ورقة البحث على مقدمة، وأربعة مطالب، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي:

المقدمة: وتشتمل على بيان جوانب البحث، وأهميته، وتحديد موضوعه.

المطلب الأول: ويشتمل على تعريف المفاضلة وتنبيهات على مسائل هامّة عند التّرجمة للرواة.

المطلب الثاني: المفاضلة بين الثقات.

المطلب الثالث: المفاضلة بين الضعفاء.

المطلب الرّابع: أثر المفاضلة في الحكم على الرّواة ومرويّاتهم .

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وفي الختام أحمد الله تعالى على ما أعان عليه، ووفق إليه، مع رجاء أن يكون هذا البحث قدّم شيئاً من النفع لأهل الحديث وطلبته، وأبرز بعض ما يلزم تخـــريج الحـــديث ودراسته.

المطلب الأول
تعريف المفاضلة وتنبيهات على مسائل هامة عند الترجمة للرواة

أولاً: تعريف المُفَاضَلَةُ لغة واصطلاحاً:

(أ) المُفَاضَلَةُ في اللغة:

قال ابن فارس في معنى فَضَلَ: " الفاء والضّاد واللام أصل صحيح يدل على زيادة في شيء. من ذلك الفَضْلُ: الزّيادة والخير"(١). والفَضْلُ والفَضيلَةُ: ضدُّ النّقص والنّقيصَة والجمع فُضُولٌ(٢). وفَضَّلَهُ تفضيلاً: مَزَّاهُ، والتَّفاضُلُ: التّمازي فـــي الفَـــضْلِ. وفَاضَـــلَهُ مُفاضَلَة وفَضَالاً: غالبه في الفضل، وفاضَلَني فَفَضَلْتُهُ: كنتُ أفضلَ منه(٣). والتَّفَضُّلُ بين القوم: أن يكون بعضهم أفضل من بعض، ورجل مفضول: قد فَضَلَهُ غيره، ويقال فَـــضَلَ فلانٌ على غيره: إذا غلب بالفضل عليهم، وقوله تعالى: (وفضَّلْناهُمْ عَلى كَثيرٍ ممَّنْ خَلَقْنا تَفضيلاً): أي فضَّلهم بالتّميّز(٤)، وفَاضَلَ بين الشّيئين: وازن بينهما، ليحكم بفضل أحدهما على الآخر(٥).

وعرّف الرّاغب الأصبهاني الفَضْلَ بأنَّه الزّيادة عن الاقتصار، وبيّن أنّ ذلك ضربان: محمود كفضل العِلْمِ والحِلْمِ، ومذموم كَفَضل الغضب على ما يجب أن يكون عليه، وقال:

(١) ابن فارس، معجم المقاييس في اللغة، ٨٣٨، (١٤١٥هـــ / ١٩٩٤م).
(٢) ابن منظور، لسان العرب، ١٤/ ٣٩، (١٤١٤هـــ/ ١٩٩٤م).
(٣) الفيروزابادي، القاموس المحيط، ٩٣٩، (١٤١٥هـــ / ١٩٩٥م)، ومصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجـــم الوسيط، ٦٩٣/٢.
(٤) ابن منظور، لسان العرب، ١٤/ ٣٩.
(٥) مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، ٦٩٣/٢.

"والفَضْلُ في المحمود أكثر استعمالاً، والفُضُولُ في المذموم"، وذكر أنّ الفَضْلُ إذا استعمل لزيادة أحد الشيئين على الآخر، فإنّه على ثلاثة أضرب(٦).

وعلى ذلك يكون معنى المفاضلة في اللغة؛ المُمازاة فيما هو محمود أو مذموم.

(ب) المُفَاضَلَةُ في الاصطلاح:

لم أرَّ من العلماء من عرّف المفاضلة في الاصطلاح أو وضع حـدّاً لهـا، ولهـذا اجتهدت في وضع تعريف لها؛ من خلال الاطّلاع على جملة من الألفاظ التـي أطلقهـا العلماء في تعديل الرّواة وتجريحهم، والتعريف الذي أراه مناسباً هو التّعريف الآتي:

المُفاضَلَةُ: هي تقديم راوٍ على غيره في صفة من الصّفات التي تخصّ تعديل الرّواة أو جرحهم، وما يتعلّق بالحكم على روايتهم.

ومن التّعريف المتقدّم؛ يمكن وضع حدٍّ لألفاظ المفاضلة على النّحو الآتي:

ألفاظ المفاضلة: هي الألفاظ التي يطلقها علماء الجرح والتعديل، لتمييـز راو عـن غيره في صفة من الصّفات التي تخص راوي الحديث والحكم على روايته.

ثانياً: تنبيهات على مسائل مهمّة عند التّرجمة للرواة:

يعد علم الجرح والتعديل من العلوم الهامّة في أصول الحديث، لأنّه ينبنـي عليـه الحكم على الرّاوي، ومن ثمّ الحكم على ما يرويه قبولاً أو رداً. وكان المحدثون قد أطلقوا ألفاظاً مختلفة في الجرح والتعديل، تبيّن حال الراوي في أوضاعه المختلفة، وتبين مرتبته من حيث قبول حديثه أو رده.

(٦) الرّاغب الأصبهاني، المفردات في غريب القرآن، ٣٨١، (١٣٨١هـ/ ١٩٦١م).

والناظر في أطراف هذا العلم يجد أنه علم واسع، بسبب تعدد فنونه وتشعب قضاياه، وأنّه يحتاج من الدارس التدقيق، والتتبع، والتأمل، والبحث، من أجل أن تكون ثمرة الدّراسة- وهي الحكم على الحديث- ثمرة صحيحة مقبولة.

ثمّ إنّ المتابع لفنّ التخريج والحكم على الأحاديث؛ يجد التقصير من بعضهم في تعيين الرّاوي المتكلّم فيه، واستيفاء ما يجب له من جهة جمع الأقوال الواردة، والنّظر في ألفاظ الجارحين والمعدلين، مع التحليل لها، والوقوف على معانيها ومدلولاتها، ومعرفة معنى الاصطلاحات الخاصّة لبعض المحدثين. وهذا التقصير ينبني عليه خللٌ في بيان مرتبة الرّاوي والحكم على ما يرويه، ممّا يستدعي التنبيه إلى بعض المسائل، التي تلزم المشتغلين بتخريج الأحاديث والحكم عليها، عند الترجمة للرّواة والحكم عليهم، ومن أهمّ هذه المسائل، الآتي:

أولاً: جمع أقوال العلماء في الراوي الواحد:

على الدارس – لأجل الحكم على الراوي حكماً صحيحاً متقناً – أن يقوم بجمع كل ما قيل فيه من ألفاظ الجرح والتعديل، لأنّ في استقصاء أقوال العلماء، ما يعطي الصورة الصحيحة الدقيقة عن هذا الراوي، ويفصح عن حاله فيما روى من أحاديث، وقد عد العلماء ذلك من آداب الجارح والمعدل(٧).

وعلى الجامع لهذه الألفاظ من الباحثين والدارسين، أن يتصف بالعدالة، وأن يقوم أمره على إنصاف الراوي، فلا يجمع أقوال الجرح دون أقوال التعديل، ولا يتعصب للراوي، فيجمع فيه ألفاظ التعديل دون ألفاظ الجرح.

ثانياً: معرفة اصطلاحات العلماء في الجرح والتعديل:

من متابعة العلماء وأقوالهم في الرواة نجد أن ألفاظهم في الجرح والتعديل تقسم إلى قسمين:

(٧) نور الدّين عتر، منهج النّقد في علوم الحديث، ٩٥، (١٤٠١هـ / ١٩٨١م).

١- ألفاظ اصطلح عليها عامة العلماء، وهي ألفاظ لا يقع الاختلاف في مدلولها، بسبب اتفاق العلماء على معانيها، ومن هذه الألفاظ، قولهم : أمير المؤمنين في الحديث، وأوثق الناس، وثقة وثبت، وصدوق، وضعيف، وكذاب.

٢- ألفاظ خاصة، اصطلح عليها أحد العلماء أو بعضهم، ولها مدلول يغاير مدلولها عند أكثر العلماء ومن هذه الألفاظ: لفظ (ليس به بأس، أو لا بأس به) عند ابن معين[٨]، فهو يعني أن الراوي (ثقة) عنده، ولفظ (منكر الحديث) عند البخاري فهو يعني أن الراوي لا تحل الرواية عنه[٩].

ثالثاً:عدم الاقتصار على المختصرات من كتب الجرح والتعديل:

يعتمد بعض الدارسين في حكمهم على الرواة، مختصرات كتب الجرح والتعديل وملخصاتها، ويأخذون خلاصة الأحكام من هذه الكتب؛ دون النظر فيما صدر في الراوي من أقوال، ومن غير بحث وتدقيق في حال الراوي موضع الدراسة.

ورغم أن كثيراً من هذه المختصرات تعود إلى أئمة هذا الشأن، كالذهبي في كتابيه الكاشف والميزان، وابن حجر العسقلاني في كتابه التقريب، إلا أن المنهج العلمي يقتضي متابعة العلماء في ألفاظهم، والنظر في أقوالهم، والاجتهاد في أمر الرواة بعد ذلك، لإصدار الحكم اللائق في حقهم.

والسبب الدّاعي إلى النظر في أقوال العلماء جميعاً؛ هو أن حكم أصحاب الكتب المختصرة، إنما صدر عن اجتهاد منهم في أقوال العلماء، وربما كان الميل عن الحكم الدقيق في بعض أحكامهم، أو كان منهم مجانبة الصواب أحياناً، بسبب عدم الوقوف على قول من الأقوال، أو عدم الاطلاع على رأي عالم من العلماء، ويؤيد ذلك اختلافهم في

(٨) اللكنوي، الرّفع والتكميل، ٢٢١، (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).
(٩) المرجع السابق،٢١٠.

أحكامهم في بعض الرواة، وعدم اتفاقهم فيما بينهم، وأحياناً عدم اتفاق قول الواحد منهم في الراوي، إذا كان له أكثر من كتاب، ومن الأمثلة الدّالة على ذلك، الآتي:

١- أبو بشر، جعفر بن إياس بن أبي وحشية:

وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة[١٠] والنسائي والعجلي[١١]، وذكره ابن حبان في الثقات[١٢]. قال يحيى: " كان شعبة يضعف حديث أبي بشر عن مجاهد"[١٣]، وقال ابن عدي: " حدث عنه شعبة، وهشيم وغيرهما بأحاديث مشاهير وغرائب، وأرجو أنه لا بأس به "[١٤].

قال الذهبي في الكاشف: " صدوق"[١٥]، وقال في الميزان: " أحد الثقات، أورده ابن عدي في كامله فأساء"[١٦]. ومن هذا المثال يظهر لنا أمران اثنان:

أولهما: اختلاف حكم الذهبي على الرّاوي،حيث كان حكمه في كتابه الأول، يختلف عن حكمه في كتابه الآخر.

ثانيهما: أن حكم الذهبي بقوله: " صدوق" فيه ميل واضح عن الحكم الصحيح، حيث لم يرد في الرّاوي ما ينزله عن رتبة " ثقة" إلى رتبة " صدوق"، إلاّ قول ابن عدي، الذي انتقده الذهبي بإيراده له في كتابه، والذي لا يَقْوى حكمه على الارتقاء إلى حكم الأئمة المذكورين، وهم كثر.

قال ابن حجر: " ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب ابن سالم، وفي مجاهد"[١٧].

(١٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل، ٢/ ٤٧٣.
(١١) المزّي، تهذيب الكمال، ٥/ ٧، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
(١٢) ابن حبّان، الثقات، ٦/ ١٣٣، (١٤٠١هـ /١٩٨١م).
(١٣) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٥١، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).
(١٤) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٥٢.
(١٥) الذهبي، الكاشف، ١/١٨٣.
(١٦) الذهبي، الميزان، ١/ ٤٠٢.
(١٧) ابن حجر، التقريب، ١٣٩، (١٤١١هـ /١٩٩١م).

٢- سفيان بن حسين بن حسن الواسطي، أبو محمد أو أبو الحسن:

جرحه العلماء في روايته عن الزهري، واختلفت عبارتهم في غير الزهري، فمنهم من وثقه وجعله من رواة الحديث الصحيح، كابن معين، والعجلي، والبزار، وابن حبان[١٨]، ومنهم من نزل به عن ذلك كالنسائي الذي قال فيه: " ليس به بأس إلا في الزهري"[١٩]، وعثمان بن أبي شيبة الذي وثقه وقال :" كان مضطرباً في الحديث قليلاً"[٢٠]، وابن عدي الذي قال فيه: " وهو في غير الزهري صالح الحديث"[٢١]، ومنهم من ضعفه كأبي حاتم الرازي الذي قال فيه: " صالح الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به"[٢٢]، ويعقوب بن شيبة الذي قال فيه: " صدوق ثقة، وفي حديثه ضعف"[٢٣].

قال الذهبي في الميزان: " صدوق مشهور، ويروي عن الزهري، مضطرب فيه"[٢٤]، وقال في ديوان الضعفاء : " ثقة"[٢٥].

وقال ابن حجر: " ثقة في غير الزهري باتفاقهم"[٢٦].

ومن خلال النظر فيما تقدم، نلحظ الآتي:

١- اختلاف حكم الذهبي الذي أطلقه على الراوي، حيث حكم عليه بأنه " ثقة" في ديوان الضعفاء، بينما قال فيه: " صدوق مشهور في غير الزهري" في كتابه ميزان الاعتدال.

---

(١٨) ابن حجر، التهذيب، ٤/ ١٠٨.
(١٩) الذهبي، الكاشف، ١/ ٣٧٧.
(٢٠) ابن حجر، التهذيب، ٤/ ١٠٨.
(٢١) ابن عدي، الكامل، ٣/ ٤١٦.
(٢٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٤/ ٢٢٧.
(٢٣) المزّي، تهذيب الكمال، ١١/ ١٤١.
(٢٤) الذّهبي، ميزان الاعتدال، م٢، ص ١٦٥٤.
(٢٥) الذّهبي، ديوان الضّعفاء، ص١٢٤، (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م).
(٢٦) ابن حجر، التقريب، ٢٤٤.

٢- جاء في عبارة ابن حجر اتفاق العلماء على توثيقه، وهذا الذي قاله غير دقيق لما تقدم من اختلاف العلماء في الحكم عليه.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى متابعة العلماء في كلامهم على الرواة، ويظهر الخطأ في الاقتصار على المختصرات من كتب الرجال، وأن الأمر في الحكم على الرواة بصورة صحيحة يقوم على استيعاب كل ما ورد في الراوي من أقوال، ودراستها دراسة عميقة، مع الاستئناس بقول من أصدر حكمه على الرواة، كالذّهبي وابن حجر رحمهما الله تعالى.

رابعاً: التأكد من اسم صاحب الترجمة:

يقع في بعض الأحيان تشابه في أسماء الرواة واتفاق في بعضها، يجعل من لا خبرة لديه لا يميز بينها، بل يجعل بعض الأئمة أحياناً يهمون فيها، وهذا السبب هو الذي دعا العلماء إلى وضع علوم متعددة؛ تضبط الأسماء وتميز بينها، نحو المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، وغيرها.

ولهذا اقتضى الأمر من الباحث أن يتأكد من اسم الراوي قبل الترجمة له، من جهة أنه لا يشاركه في الاسم أحد، ومن حيث التمييز بينه وبين غيره، إن اتفق اسمه مع اسم آخر أو تشابه معه، وذلك أن الخلط بين الرواة وعدم التمييز بينهم، يؤدي أحياناً إلى تضعيف الحديث الصحيح، أو تصحيح الحديث الضعيف.

ومن الأمثلة الموضّحة لذلك ما ورد في ترجمة (عبد الله أو عباد بن أبي صالح ذكوان السمان)، حيث نقل الذهبي وابن حجر في ترجمته قولاً للبخاري لا يخصه، وإنما يخص راوياً آخر اشترك معه في الاسم ذاته.

قال الذهبي: " عبد الله بن أبي صالح ذكوان السمان هو عباد مر. قال البخاري: منكر الحديث"(٢٧).

(٢٧) الذّهبي، ميزان الاعتدال، ٢/ ٤٢٠.

وقال ابن حجر: " قال البخاري في تاريخه الصغير: منكر الحديث"(٢٨).

وبعد البحث والتدقيق؛ تبين وجود راويين باسم (عبد الله بن ذكوان)، وأن الذي قال فيه البخاري: " منكر الحديث" هو صاحب ابن المنكدر وليس ابن ذكوان السمان، والدليل على ذلك الآتي :

١- ترجم البخاري للاثنين في تاريخه الكبير، على النحو الآتي:

قال البخاري في الأول: " عبد الله بن ذكوان، وهو عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي - ﷺ: (يمينك على ما يصدقك به صاحب اليمين)، روى عنه هشيم، ويقال : عباد"(٢٩).

وقال في الثاني: " عبد الله بن ذكوان، قال عبد الصمد: حدثنا عبد الله،حدثنا محمد ابن المنكدر، منكر الحديث، في الأذان"(٣٠).

٢- ترجم البخاري في التاريخ الصغير لعبد الله صاحب ابن المنكدر، فقال: " منكر الحديث"(٣١).

٣- وترجم ابن أبي حاتم للاثنين في الجرح والتعديل، على النحو الآتي:

قال في الأول: " عبد الله بن ذكوان، وهو عبد الله بن أبي صالح السمان، ويقال: عباد رقبة ابن أبي صالح، روى عن أبيه، روى عنه ابن أبي ذئب وموسى بن يعقوب الزمعي ...، سمعت أبي يقول ذلك"(٣٢).

وقال في الثاني: " عبد الله بن ذكوان، روى عن محمد بن المنكدر، روى عنه عبد الصمد ابن عبد الوارث، سمعت أبي يقول ذلك"(٣٣).

---

(٢٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ٥/ ٢٦٤.
(٢٩) البخاري، التاريخ الكبير، ٥/ ٨٣، (١٣٧٨هـ /١٩٥٩م).
(٣٠) المرجع السابق، ٥/ ٨٤.
(٣١) البخاري، التاريخ الصّغير، ٢/ ٢٥٣(١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
(٣٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٢/ ٥٠.
(٣٣) المرجع السّابق، ٢/ ٥٠.

وهذا الوهم الذي وقع فيه الذهبي وابن حجر- بجعل الرّاويين راوياً واحداً- أدّى بهما إلى عدم التمييز بين أقوال العلماء التي تخصّ كل واحد منهما،ومن ثمّ أدّى إلى الخطأ في الحكم الذي صدر من كلٍ منهما، والذي كان على النّحو الآتي:

قال الذهبي: " مختلف في توثيقه، حديثه حسن"(٣٤).

وقال ابن حجر :" لين الحديث"(٣٥).

خامساً: العناية بألفاظ المفاضلة:

على الباحث أن يتنبه عند الترجمة للرواة إلى ألفاظ المفاضلة، وأن يتفحّص هذه الألفاظ، بعد أن ينظر في حال الرّاوي الذي قيلت فيه. وعليه أن لا يقتصر على ظاهر اللفظة وبخاصّة إذا كانت من ألفاظ المفاضلة العامّة؛ التي لا تحدّد نوع المفاضلة، ولا تكشف عن طبيعتها، ولا تذكر ما يتميّز به الراوي عن الراوي الآخر.

والغالب في المفاضلة العامّة استخدام عبارة (أحب إلي)، التي قد تفيد أنّ الراوي أفضل من غيره في جانب الحفظ والتثبت، أو تفيد أنّ الرّاوي أفضل من غيره من جهة الضّعف، يعنى أنّه أقلّهم سوءاً وأقلّهم ضعفاً.

ويوضّح ذلك ما ورد عن ابن معين؛ وقد سئل عن عاصم بن عبيد الله(٣٦)، وابن عَقيل(٣٧)، وعلي بن زيد(٣٨)، فقال: " علي بن زيد أحبّهم إليّ"(٣٩).

(٣٤) الذّهبي، الكاشف، ٢/ ٩٧.
(٣٥) ابن حجر، التقريب، ١/ ٤٢٣.
(٣٦) عاصم: هو ابن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطّاب
انظر: ابن حجر، التقريب، ٢٨٥.
(٣٧) ابن عَقيل: هو عبد الله بن محمّد بن عَقيل بن أبي طالب
انظر: الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ٩٦.
(٣٨) علي: هو ابن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدْعان التّيمي.
انظر: ابن حجر، التقريب، ٤٠١.
(٣٩) ابن معين، التاريخ، ٢/ ٢٨٣.

وإذا ما نظرنا في أحوال هؤلاء الرّواة، نجد أنّهم جميعاً ضعفاء، ولا يوجد أحد منهم وثّقه العلماء أو قبلوا حديثه، وعليه فإنّ قول ابن معين لا يعني توثيقه لعلي بن زيد، وإنّما يعني أنّ علي بن زيد أقلّهم ضعفاً.

وقال أبو حاتم : " إسحاق بن رافع ليس بقوي، ليّن، وهو أحبّ إليّ من أخيه إسماعيل(٤٠) وأصلح"(٤١).

ومن هنا نقول إنّ ألفاظ المفاضلة لا تعني دائماً أن الراوي يتصف بالحفظ والضبط والإتقان، بل ربما كانت في تقديم الراوي على غيره في خفة الضّبط وقلة الخطأ، وذلك قياساً على غيره من الرواة، والذي يكشف عن هذا المعنى أو ذاك، هو البحث والدراسة وليس العبارة المشتملة على المفاضلة في كلام العلماء، والله تعالى أعلم.

المطلب الثاني
المفاضلة بتن الثقات

من المقرر عند العلماء أن الثقات يفضل بعضهم بعضاً، وأنهم ليسوا على درجة واحدة في سعة الحفظ، وقوة الضبط، وشدة الإتقان، والعلم، والإمامة، والفقه، وغير ذلك، ومن هنا لم يكونوا رتبة واحدة، بل كانوا رتباً متفاوتة، وهذا التفاوت ظهر عند العلماء في عبارتهم، حيث كانوا يفاضلون بينهم، ويقدمون بعضهم على بعض في الجوانب المختلفة، ويمكن تصنيف التفاضل بين الثقات في الجوانب الآتية:

١- التفاضل في الحفظ والضبط والإتقان والتثبت:

تَفَاضلَ الرواة فيما بينهم في الحفظ، والضبط، والإتقان والتثبت، وقد جعلهم العلماء بناء على هذا التّفاضل في مراتب متعددة، ولم يجعلوهم في مرتبة واحدة، ومن هنا وجدنا

(٤٠) إسماعيل: هو ابن رافع بن عُوَيمر الأنصاري المدني، كنيته أبو رافع (ضعيف)
انظر: الذهبي، الكاشف، ١/ ٢٤٥، وابن حجر، التقريب، ١٠٧.
(٤١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٢١٩.

كثيراً من عبارات المفاضلة في كلام الأئمّة، التي تخدم هذه المسألة وتوَضّح جوانبهـا، ومن أقوالهم الواردة في ذلك:

قول أبي حاتم الرازي في حق زائدة بن قدامة: " كان ثقة صاحب سنة، وهو أحب إلي من أبي عوانة[٤٢]، وأحفظ من شريك[٤٣] ومن أبي بكر بن عيّاش[٤٤]"[٤٥].

وقول أبي زرعة في حق إبراهيم بن موسى بن يزيد: " هو أتقن من أبي بكر ابـن أبي شيبة، وأصح حديثاً منه، لا يحدث إلا من كتابه، لا أعلم أنّي كتبت عنه خمسين حديثاً من حفظه، وهو أتقن وأحفظ من صفوان بن صالح[٤٦]"[٤٧].

وقول يحيى بن معين :" حفص – يعني ابن غياث – أثبت من عبد الواحد بن زياد، وهو أثبت من عبد الله بن إدريس"[٤٨]، وقوله: " إسـماعيل بـن رجـاء أوثـق مـن السدي[٤٩]"[٥٠].

وقول أحمد بن حنبل: " أبو عون محمّد بن عبيد الله؛ أثبت وأوثق من عبد الملـك ابن عمير"[٥١] .

وهذا القول من أحمد – رحمه الله – يفيد تقدّم محمد بن عبيد الله بن سعيد الكوفي على عبد الملك بن عُمَيْر بن سويد اللّخمي في جانب الحفظ والإتقان وقوّة الضبط .

---

(٤٢) أبو عوانة: اسمه وَضّاح بن عبد الله اليشكري.
(٤٣) شريك: هو ابن عبد الله أبو عبد الله النخعي القاضي، ساء حفظه بسبب توليه القضاء. انظر: الخزرجـي، الخلاصة، ١/ ٤٤٨.
(٤٤) أبو بكر بن عياش بن سالم الكوفي المقرئ، مختلف في اسمه. قال ابن حجر: " ثقة عابد إلاّ أنّه لمّا كبـر ساء حفظه، وكتاب صحيح". انظر ابن حجر، التقريب، ٦٢٤.
(٤٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ٣/ ٦١٣.
(٤٦) صفوان بن صالح بن صفوان الثّقفي مولاهم، أبو عبد الملك الدّمشقي (ثقة يدّلس تدليس تسوية). انظر: ابن حجر، التقريب، ٢٧٦.
(٤٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ١٣٧.
(٤٨) ابن معين، التاريخ، ٢/ ١٢٢، (١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م).
(٤٩) السُّدّي: هو إسماعيل بن عبد الرّحمن بن أبي كريمة السُّدّي، أبو محمّد الكـوفي (صـدوق يهـم ورمـي بالتشيّع). انظر: ابن حجر، التقريب، ١٠٨.
(٥٠) ابن معين، التاريخ، ٢/ ٣٤.
(٥١) أحمد بن حنبل، العلل ومعرفة الرّجال، ١٠٦ (١٤١٠/١٩٩٠).

٢- التفاضل في اليقظة:

من المعلوم أنّ التيّقظ وعدم الغفلة؛ من الشّروط اللازمة للراوي حتّى يحكم له بالضّبط[٥٢]، وهذا الشرط لم يكن الرّواة فيه على درجة واحدة، بل كان التفاوت حاصلاً بينهم، وكان بعضهم يفضل بعضاً في هذا الجانب، ومن الألفاظ المعبّرة عن ذلك:

قول ابن معين: " ابن المبارك نائم أيقظ عندنا من الوليد[٥٣]"[٥٤].

وهذا القول من ابن معين يدلّ على الدّرجة العالية التي وصل إليها ابن المبارك في التّيقظ، والعبارة المستخدمة في حقّه من أقوى العبارات في هذا المعنى؛ بل ربما كانت أقواها. فالوليد بن مسلم مع كونه ثقة، إلاّ أنّه كان لا يداني ابن المبارك في شدّة التّيقظ والبعد عن الغفلة.

٣- التفاضل في قوة الحديث:

لم يكن الرواة الثقات على درجة واحدة في قوة أحاديثهم، بل كانوا متفاوتين، وكان بعضهم يفضل بعضاً في صحة الحديث، حتى وجدنا العلماء يجعلون الحديث الصحيح مراتب، وقالوا بوجود الصحيح والأصح، ومن الألفاظ التي استخدموها لذلك، لفظ: (أمتن في الحديث، أصح حديثاً)، ومن أقوالهم الموضّحة للتفاضل في قوّة الحديث وصحتّه:

قول أبي زرعة في إبراهيم بن موسى بن يزيد بن زاذان: " هو أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصح حديثاً منه، لا يحدث إلا من كتابه .. "[٥٥].

---

(٥٢) السيوطي، تدريب الرّاوي، ١/ ٣٠١، (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م).
(٥٣) الوليد: هو الوليد بن مسلم القرشي مولاهم أبو العبّاس الدّمشقي (ثقة لكنّه كثير التدليس والتّسوية). انظر: ابن حجر، التقريب، ٥٨٤.
(٥٤) ابن عدي، الكامل، ٢/ ١٠٢.
(٥٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ١٣٧.

٤- التفاضل في الرواية:

استخدم العلماء عبارات التفاضل بين الرواة لبيان تفاضلهم في رواياتهم، وتقديم بعضهم على بعض في أحاديثهم مثل عبارة: "أحمد في الحديث، وأسند، وأحسن"، ومما ورد من عباراتهم في هذا الباب الآتي:

سئل يحيى بن معين عن جرير بن حازم وأبي الأشهب[٥٦] فقال: " جرير بن حازم أحسن حديثاً منه وأسند"[٥٧].

ونقل ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال: " جرير[٥٨] أمثل من ابن أبي هلال[٥٩]، وكان صاحب كتاب"[٦٠].

٥- التفاضل في قلة السقط:

معلوم أن قلة السقط في الرّواية دليل حفظ الراوي للحديث وضبطه له، وقد استخدم العلماء في هذا الباب ما يدل على تفاضل الرواة بينهم في ذلك، ومن أقوالهم الموضّحة لهذا المعنى الآتي:

سئل أحمد : من أحب إليك! جرير[٦١] أو شريك[٦٢] ؟ فقال: " جرير أقل سقطاً من شريك، وشريك كان يخطئ"[٦٣].

---

(٥٦) أبو الأشهب: اسمه جعفر بن حيّان السعدي العُطاردي، البصري..
(٥٧) ابن معين، التاريخ، ٢/ ٨٠.
(٥٨) جرير: هو ابن حازم.
(٥٩) ابن أبي هلال: هو أبو العلاء سعيد بن أبي هلال الليثي مولاهم المصري، وقيل المدني. قال ابن حجر: " صدوق، لم أر لابن حزم في تضعيفه سلفاً، إلا أنّ السّاجي حكى عن أحمد أنه اختلط".
انظر: ابن حجر، التقريب، ٢٤٢.
(٦٠) ابن حجر، التهذيب، ٢/ ٧٠.
(٦١) جرير: هو ابن عبد الحميد بن قرط الضبّي الرّازي أبو عبد الله القاضي.
(٦٢) شريك: هو ابن عبد الله أبو عبد الله النخعي القاضي.
(٦٣) المزّي، تهذيب الكمال، ٤/ ٥٤٩.

٦- التفاضل بعدم التدليس:

معلوم أنّ التدليس من الصّفات المذمومة التي اتّصف بها بعض الرّواة، وبخاصة الرّواة الذين وقع منهم التدليس عن الضّعفاء، ومن هنا تابع المحدّثون من اتصف بهذه الصّفة، وميّزوهم عن غيرهم، ووضعوا شروطاً لقبول روايتهم إذا لم يصرّحوا بالسّماع، ولهذا كان تفضيل العلماء لمن لم يتّصف بهذه الصّفة، وكان تقديمه على غيره في قبول روايته.

قال النّسائي: " الوليد بن مَزْيَد[٦٤] أحبّ إلينا في الأوزاعي من الوليد بن مسلم[٦٥]، لا يخطئ ولا يدلّس"[٦٦].

٧- التفاضل في الفقه:

لا شك أن المحدث الفقيه مقدم عند العلماء على المحدث غير الفقيه، وذلك لأثر الفقه في الحفظ والضبط، وأداء الرواية على أكمل وجه، ويؤكد ذلك ويؤيده، بروز المحدثين الذين اتصفوا بالفقه على غيرهم، وتفوقّهم على من اقتصر على علم الحديث.

وفي الجنس الرابع من أجناس أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها، بيّن ابن حبان أن الثقة الحافظ إذا حدث من حفظه وليس بفقيه، أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره، لأن الحفاظ الذين رآهم، أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون، والثقة الذي هذا حاله ربما قلب المتن وغير المعنى، حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، ويقلب إلى شيء ليس منه وهو لا يعلم، حتى قال: " فلا يجوز عندي الاحتجاج بخبر من هذا نعته، إلا أن يحدث من كتاب، أو يوافق الثقات فيما يرويه من متون الأخبار"[٦٧].

(٦٤) الوليد بن مَزْيَد العُذري أبو العبّاس البيروتي " ثقة ثبت"، قال النّسائي: " كان لا يخطئ ولا يدلّس".
انظر: ابن حجر، التقريب، ٥٨٣.
(٦٥) الوليد بن مسلم هو القرشي، مولاهم أبو العبّاس الدّمشقي، وليس الوليد بن مسلم العنبري، أبو بشر البصري، والأول منهما ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية.
انظر: ابن حجر، التقريب، ٥٨٤.
(٦٦) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٣١، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
(٦٧) ابن حبّان، مقدّمة كتاب المجروحين، ١/ ٧٨، (١٣٩٠هـ /١٩٧٠م).

وقد وضّح ابن رجب أنّ قول ابن حبّان هذا ليس على إطلاقه، وإنّما هو مختصّ بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضبطها، وقال: " ولعلّه يختص بالمتأخّرين من الحفّاظ، نحو من كان في عصر ابن حبّان، فأمّا المتقدّمون كشعبة، والأعمش، وأبي إسحاق، وغيرهم، فلا يقول ذلك أحد في حقّهم"(٦٨).

ومما ورد في المفاضلة بين الرّواة في الفقه، تقديم دحيم العلاء بن الحارث على ثابت بن ثوبان لزيادة فقهه، وكان أبو زرعة الدمشقي قد سأله عنهما أيهما أثبت؟ فقال: "العلاء أفقه وثابت قليل الحديث"(٦٩).

وسأل عبد الله بن أحمد أباه: " أيّهما أفقه الحكم(٧٠) أو حمّاد(٧١) ؟ فقال: الحكم أحبّ إلينا وهو أفقه"(٧٢).

وقال ابن أبي حاتم: " سمعت أبا زرعة يقول: ما رأيت أحداً أجمع من أحمد بن حنبل. قيل له: إسحاق بن راهويه؟ فقال: أحمد بن حنبل أكثر من إسحاق، وأفقه من إسحاق"(٧٣).

٨- التفاضل في الرتبة أو المكانة:

من صور التفاضل بين الرواة، التفاضل في المكانة بصورة عامة، وذلك في جانب دينهم وورعهم، أو فضلهم وعلمهم، أو شهرتهم وذيوع صيتهم، وقد استخدم العلماء لذلك ألفاظاً متعددة، نحو: (أرفع، وأنبل، وأعلى)، ومن الأقوال الموضحة لذلك الآتي:

سئل يحيى بن معين عن الحسن وابن سيرين فقال: " الحسن أنبل الرجلين"(٧٤).

(٦٨) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ٢/ ٨٣٧، (١٤٠٧هـ /١٩٨٧م).
(٦٩) المزّي، تهذيب الكمال، م٤، ص٣٥١.
(٧٠) الحكم : هو الحكم بن عُتَيْبة أبو محمّد الكندي الكوفي، وهو ثقة ثبت فقيه . انظر: ابن حجر، التقريب، ١٧٥.
(٧١) حمّاد : هو حمّاد بن زيد بن درْهم الأزدي الجَهْضَمي البصري، ثقة ثبت فقيه . انظر: ابن حجر، التقريب، ١٧٨.
(٧٢) أحمد بن حنبل، العلل معرفة الرّجال، ١٠٧، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).
(٧٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٦٩ .
(٧٤) ابن معين، التاريخ، ٢/ ١١٢.

وسأل أبو زرعة الدّمشقي أبا مُسْهِر الدّمشقي[٧٥]: من أنبل أصحاب الأوزاعي؟ فقال: " هِقْل[٧٦]، وابن سَمَاعَة[٧٧] بعده"[٧٨].

وقال أبو حاتم الرّازي: " بيان بن بشر ثقة، وهو أعلى من فراس[٧٩]"[٨٠].

وسأل عبّاس الدّوري ابن معين عن أصحاب قتادة :" أيّهم أرفع عندك؟"، فقال : " سعيد وهشام[٨١]، ثمّ شعبة[٨٢]"[٨٣].

٩- التفاضل في جانب المعرفة بالحديث:

استخدم العلماء عبارات التفاضل بين الرواة في جانب المعرفة بالحديث، وذلك لأنّ العارف بالحديث أقدر على تمييز الرّوايات، ومعرفة طرقها ومخارجها، وهو مقدّم على غيره عند المحدّثين بسبب هذه الميزة، ومما ورد من العبارات في هذا الباب، الآتي:

قال أبو حاتم في إبراهيم بن المنذر[٨٤]: " هو أعرف بالحديث من إبراهيم ابن حمزة[٨٥]"[٨٦].

---

(٧٥) أبو مسهر: هو عبد الأعلى بن مسهر الغسّاني، عالم دمشق.
انظر: الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ١١٦. (٧٣)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٦٩ .
(٧٤) ابن معين، التاريخ، ٢/ ١١٢.
(٧٦) هقل : هو ابن زياد بن السَّكْسَكي كاتب الأوزاعي.
انظر: الذهبي، الكاشف، ٢/ ٣٣٩.
(٧٧) ابن سَمَاعة : اسمه إسماعيل بين عبد الله بن سماعة مولى آل عمر، أبو عبد الله الدّمشقي.
انظر: الخزرجي، الخلاصة، ١/ ٨٩.
(٧٨) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/٧٣٠.
(٧٩) فراس: هو ابن يحيى الهمداني الخارِفي، أبو يحيى الكوفي، روى له الجماعة، وقال فيه ابن حجر: " صدوق ربّما وهم".
انظر: ابن حجر، التقريب، ٤٤٤.
(٨٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٤٢٥.
(٨١) سعيد: هو ابن أبي عروبة مِهْران اليَشكري مولاهم، أبو النّضر البصريس، وهشام: هو ابن أبي عبد الله سَنبَر الدّستوائي.
انظر: الخزرجي، الخلاصة، ١/ ٣٨٦، ٣/ ١١٤.
(٨٢) شعبة: هو ابن الحجّاج بن الورد العَتَكي.
(٨٣) ابن معين، التاريخ، ٢/ ٢٠٥.
(٨٤) إبراهيم بن المنذر: هو إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر الحِزامي، أبو اسحاق المدني.
انظر: الخزرجي، الخلاصة،١/ ٥٧.
(٨٥) إبراهيم بن حمزة بن محمّد بن حمزة بن مصعب الزّبيري المدني.
(٨٦) ابن حجر، التهذيب، ١/ ١٥٠.

والرّاويان وإن كان كل منها " صدوق"[٨٧]، إلاّ أنّ أبا حاتم الرّازي قدّم إبراهيم بن المنذر على إبراهيم بن حمزة، من جهة أنّه أعرف بالحديث.

وقال عفّان في صخر بن جويرية النُّمَيْري: " كان أثبت في الحديث وأعرف به من جويرية ابن أسماء"[٨٨].

وكان أحمد قد قال في صخر: " ثقة ثقة"[٨٩]، في حين أنّه وثّق جويرية بن أسماء الضُّبَعي؛ وجعله دون صخر في الرّتبة [٩٠]، ويظهر من هذا أن تفضيل صخر على جويرية يعود إلى تميّزه عن صاحبه في معرفة الحديث، والله تعالى أعلم.

١٠- التفاضل في الكياسة والفصاحة:

يُعجَبُ المرء من الجهد الذي بذله العلماء في الكشف عن عدالة الرّواة وضبطهم، ويُعجَب كذلك في متابعة الثّقات والتأكّد من سلامة حديثهم، ولكن يزداد إعجابه حينما يرى أئمّة الشأن في الجرح والتعديل قد تابعوا الرّواة في صفات أخرى تزيد على صفتي العدالة والضّبط، مثل الكياسة أو الفصاحة، والتي تجعل الرّاوي يفضل غيره؛ عند التساوي في الحفظ والضّبط.

ومن الأمثلة الموضّحة لذلك:

قول ابن معين: " كان شَبَابَة[٩١] أكْيَس[٩٢] من حسين بن محمد[٩٣]"[٩٤].

(٨٧) الذّهبي، الكاشف، ١/ ٢١١، ٢٢٥، وابن حجر، التقريب، ٨٩، ٩٤.
(٨٨) ابن حجر، التهذيب، ٤/ ٣٧٦.
(٨٩) الخزرجي، الخلاصة، ١/ ٤٦٦.
(٩٠) المرجع السّابق، ١٧٤.
(٩١) شبَابَة: هو ابن سَوَّار المدائني، ويقال اسمه مروان، مولى بني فَزارة (ثقة حافظ رمي بالإرجاء). انظر: ابن حجر، التقريب، ٢٦٣.
(٩٢) الكياسة من الكيْس، وهي الخفّة والتوقّد، وتطلق الكَيْس على العقّل، والكَيِّس في الحديث: أي العاقل. انظر: ابن منظور، لسان العرب، ٨/ ٨٥.
(٩٣) الحسين بن محمد بن بَهْرَام التميمي. انظر: الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ٢٣٠.
(٩٤) ابن معين، التاريخ، ٢/ ١١٩.

وقوله: " أبو معمر[٩٥] أكيس من هارون بن معروف"[٩٦].

وقول أبي حاتم الرّازي: " ما رأيت ممّن كتبنا عنه أفصح من أبي مُسْهِر![٩٧]."[٩٨].

١١- التفاضل في رجحان الرواية:

استخدم العلماء عبارات المفاضلة بين الرواة، من أجل ترجيح رواية على أخرى، ومن أجل بيان أنّ رواية أحدهم أسلم من الخطأ، وأبعد عن الخلل، ومن الألفاظ التي يستخدمها العلماء لبيان هذا المعنى لفظ (أرجح، وأنقى)، ومما ورد من أقوالهم في ذلك:

قول ابن معين- بعد أن سئل عن الحسن البصري وابن سيرين- : " ورجال ابن سيرين أنقى من حديث الحسن"[٩٩].

١٢- التفاضل في الرواية عن شيخ بعينه:

الناظر في الثّقات من تلاميذ الرّاوي، يجد أنّهم يتفاضلون فيما بينهم مع كونهم جميعاً ثقات، وهذا التفاضل نجده في عبارات علماء الجرح والتعديل، التي تبيّن تميّز أحدهم أو تساويه مع غيره في الفضل، وممّا ورد في ذلك.

قول يحيى بن معين: " إبراهيم[١٠٠] أحبّ إلي في الزّهري من ابن أبي ذئب[١٠١]"[١٠٢].

---

(٩٥) أبو معمر: هو إسماعيل بن إبراهيم بن مَعْمَر بن الحسن الهلالي، أبو معمر القطيعي.
انظر: ابن حجر، التقريب، ١٠٥.
(٩٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ١٥٧.
(٩٧) أبو مُسْهِر : هو عبد الأعلى بن مُسْهِر الغسّاني، تقدّم.
(٩٨) الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ١١٦.
(٩٩) ابن معين، التاريخ، ٢/ ١١٢.
(١٠٠) إبراهيم: هو ابن سعد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عوف. قال ابن حجر: " ثقة حجّة تكلّم فيه بلا قادح".
انظر: ابن حجر، التقريب، ٨٩.
(١٠١) ابن أبي ذئب: اسمه محمّد عبد الرّحمن بن المغيرة القرشي العامري، " ثقة فقيه فاضل".
انظر:ابن حجر، التقريب، ٤٩٣.
(١٠٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ١/ ١١٠.

وسأل عثمان الدّارمي يحيى بن معين: " إبراهيم بن سعد أحبّ إليك في الزّهري أو ليث بن سعد؟ فقال: كلاهما ثقتان"(١٠٣).

ويظهر من كلام ابن معين أنّ إبراهيم بن سعد مقدّم على ابن أبي ذئب في الزّهري، ولكنّه يتساوى مع ليث بن سعد فيه.

١٣- التفاضل بين الرواة في مراسيلهم :

من المعلوم عند علماء الحديث أن الرواة في أحاديثهم المرسلة، ليسوا على درجة واحدة، وبعضهم يفضل بعضاً في ذلك، بل إن بعضهم ممن تابعه أهل العلم، حكموا على أحاديثه بالصحة، وقدموها على غيرها، مثل مراسيل سعيد بن المسيب، ومراسيل إبراهيم النخعي(١٠٤)، وقد قام العلماء بالمفاضلة بين هذه المراسيل في كلامهم على الرواة، وحكمهم على مروياتهم، ومن أقوالهم في ذلك:

قول ابن معين: " مراسيل إبراهيم(١٠٥) أحب إلي من مراسيل الشعبي(١٠٦)"(١٠٧).

وقوله: " مرسلات ابن المسيّب أحب إلي من مرسلات الحسن(١٠٨)"(١٠٩).

وقوله ايضاً: " مرسلات سعيد بن جبير أحب إلي من مرسلات عطاء ومجاهد(١١٠)"(١١١).

---

(١٠٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل، ١٠٢/١، وابن عدي، الكامل في الضّعفاء، ١/ ٢٤٧.
(١٠٤) ابن حجر، النّكت على ابن الصّلاح، ٢٠٧- ٢٠٨، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
(١٠٥) إبراهيم: هو ابن يزيد بن قيس بن الأسود النّخعي أبو عمران الكوفي الفقيه، يرسل كثيراً. انظر: الخزرجي، الخلاصة، ١/ ٥٩.
(١٠٦) الشّعبي: هو عامر بن شراحيل.
(١٠٧) ابن حجر، التهذيب، ١/ ١٦٠.
(١٠٨) الحسن : هو الحسن بن أبي الحسن يسار البصري.
(١٠٩) ابن حجر، التهذيب، ٤/ ٧٧.
(١١٠) عطاء: هو ابن أبي رباح القرشي مولاهم أبو محمّد الجَنَدي اليماني، ومجاهد: هو ابن جبر مولى السائب بن أبي السائب، أبو الحجّاج المكي. انظر: الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ٢٣٠، ٣/ ١٠.
(١١١) ابن حجر، التهذيب، ٤/ ١٢.

١٤- التّفاضل بين الرّواة في كثرة الحديث:

لم يكن رواة الحديث على درجة واحدة في الرّواية، فكان منهم المقل ومنهم المكثر، ولا شك أنّ المكثر من رواية الحديث مقدّم على غيره من الرّواة، بسبب اطلاعه الواسع، ومعرفته المتعمّقة بالرّواية وطرقها. ولهذا كان العلماء يقدّمون المكثر من الرّواة على غيره، ويفاضلون بينهم في ذلك، وممّا ورد في ذلك:

قول ابن معين: " عبّاد بن العوّام وعبّاد بن عبّاد جميعاً ثقة، وعبّاد بن عبّاد أوثقهما وأكثرهما حديثاً"(١١٢).

المطلب الثالث
المفاضلة بتن الضعفاء

جرّح العلماء بعض الرّواة من جهة عدالتهم، وجرّحوا آخرين من جهة ضبطهم، وجعلوهم في ذلك مراتب، من أجل أن يتبيّن الدّارس حالهم في الضعف، وليعرف بعد ذلك إن كان ضّعفهم ينجبر بالاعتبار أو لا ينجبر. وقد أطلق العلماء ألفاظ المفاضلة في الضّعفاء التي تميّز بين مراتبهم، ولم تكن عبارتهم في ذلك واحدة بل كانت متعدّدة، حيث كانت كلّ لفظة من ألفاظ المفاضلة تدلّ على معنى من المعاني، ومن صور المفاضلة التي جعلها العلماء بين الضّعفاء الآتي:

١- لفظ المفاضلة المبيّن للتفاوت في الضّعف اليسير:

تفاوت المجروحون في درجة الضعف وكانوا في ذلك مراتب، وكانت مفاضلة العلماء بينهم، لبيان من هو أقلّ ضعفاً، وأخفّ سوءاً، ومن الألفاظ الواردة في ذلك الآتي:

قال ابن معين: " إسماعيل بن عيّاش أحب إلي من فرج بن فَضَالة"(١١٣).

---

(١١٢) ابن معين، التّاريخ، ٢/ ٢٩٢.
(١١٣) ابن معين، التّاريخ، ٢/ ٣٦.

وبالنظر في حال الرجلين نجد أن العلماء قد تكلموا في إسماعيل من جهة حفظه، حتى ضعفه بعضهم، فردّوا حديثه، ووثقّه آخرون فقبلوا حديثه[١١٤]، وقد خلص ابن حجر فيه إلى الحكم الآتي: " صدوق في أهل بلده، مخلط في غيرهم"[١١٥].

وأما فَرَج بن فَضَالة فقد تكلم فيه كبار العلماء وجرحوه من قبل حفظه، حتى حكم عليه بعضهم بأنه منكر الحديث[١١٦]، وقال ابن حجر في خلاصة الحكم عليه: " ضعيف"[١١٧].

وهكذا نجد من المثال السابق، أن ابن معين قدم إسماعيل بن عياش على فَرج بن فَضالة من جهة أنّه أقل منه ضعفاً، وأفضل منه حفظاً وضبطاً، ونجد أن كلامه محمول على أن ضعف إسماعيل دون ضعف فرج، ولهذا كانت المفاضلة بينهما في هذا الجانب.

قال أحمد – حينما سئل عن عمرو بن مسلم الجَنَدي: " ضعيف؛ هو أضعف من هشام بن حجير"[١١٨].

وقال في مندل بن علي وأخيه حبان: " مندل ضعيف، وأخوه حبان[١١٩] أصلح منه"[١٢٠].

وقال ابن معين: " أبو وكيع[١٢١] ضعيف الحديث؛ أمثل من أبي يحيى الحِمّاني[١٢٢]"[١٢٣].

---

(١١٤) أبو المعاطي النّوري وآخرون، الجامع في الجرح والتّعديل، ١/ ٧٦.
(١١٥) ابن حجر، التقريب، ١٠٩.
(١١٦) أبو المعاطي النوري وآخرون، الجامع في الجرح والتعديل، ٢/ ٣٥٧.
(١١٧) ابن حجر، التقريب، ٤٤٤.
(١١٨) ابن عدي، الكامل، ٧/ ١١١.
(١١٩) حبّان: هو ابن علي العَنَزي أبو علي الكوفي. قال الذّهبي: " فقيه صالح ليّن الحديث"، وقال ابن حجر: "ضعيف، من الثّامنة، وكان له فقه وفضل".
انظر: الذّهبي، الكاشف، ١/ ٣٠٧ ابن حجر، التقريب، ٣٣٤.
(١٢٠) ابن عدي، الكامل، ٦/ ٤٥٦.
(١٢١) أبو وكيع: هو الجرّاح بن مَليح بن عدي الرُّؤاسي، قال فيه ابن حجر: " صدوق يهم".
انظر: ابن حجر، التقريب، ١٣٨.

٢- لفظ المفاضلة المبين للضّعف الشديد:

استخدم العلماء العبارات التي تميز بين الرواة في شدة ضعفهم، ومن عباراتهم في ذلك: ما صدر عن ابن عدي: قال: " ومعلّى[١٢٤]في الضعف، أشر من أبي معاوية الزَّعْفَراني"[١٢٥].

وما صدر عن ابن معين، قال: " عُبَيْدة[١٢٦]، وجُوَيْبر[١٢٧]، وابن سالم[١٢٨]، وجابر الجعفي، قريب بعضهم من بعض، وإبراهيم بن يحيى أشد ضعفاً "، وسئل عن محمد بن عبيد الله العزرمي، فقال: " هو أضعف من هؤلاء "[١٢٩].

وقال ابن عدي في عثمان بن العلاء: " ليس بالمعروف، وسَلَمة بن وَرْدَان[١٣٠] لعله أشر منه "[١٣١].

وقال ابن عدي: " وهذا يرويه أبو معاوية الزّعفراني[١٣٢] عن سفيان الثّوري، ورواه مع أبي معاوية سيف بن محمّد ابن أخت الثّوري[١٣٣]، وسيف لعلّه أشرّ من أبي معاوية الزّعفراني"[١٣٤].

---

(١٢٢) أبو يحيى الحمّاني: اسمه عبد الحميد بن عبد الرّحمن الحمّاني، قال فيه ابن حجر: " صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء". انظر: ابن حجر، التقريب، ٣٣٤.

(١٢٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٥٢٣.

(١٢٤) معلى: هو ابن هلال انظر: ابن حجر، التقريب، ١٣٨.

(١٢٥) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٨٨.

(١٢٦) عُبَيْدة: هو ابن مُعَتّب الضّبّي. قال أحمد: " تركوا حديثه". انظر: الذهبي، الكاشف، ١/ ٦٩٤.

(١٢٧) جُوَيْبر، هو ابن سعيد البَلْخي. قال الذّهبي: " تركوه". انظرَ: الذهبي، الكاشف، ١/ ٢٩٨.

(١٢٨) ابن سالم: هو محمّد بن سالم الهَمْداني أبو سهل، قال أبو حاتم: " شبه متروك"، وقال النّسائي: " لا يكتب حديثه". انظر: الذهبي، الكاشف، ٢/ ١٧٣.

(١٢٩) ابن معين، التاريخ، ٢/ ٣٨٨.

(١٣٠) سلمة بن وَرْدَان اللّيثي مولاهم أبو يعلى المدني، قال أحمد: " منكر الحديث". انظر: أحمد، العلل ومعرفة الرّجال، ١/ ٢٧٢، والخزرجي، الخلاصة، ١/ ٤٠٥.

(١٣١) ابن عدي، الكامل، ٥/ ١٧٢.

(١٣٢) أبو معاوية الزّعفراني: اسمه عبد الرّحمن بن قيس الضبّي (متروك، كذّبه أبو زرعة وغيره). انظر : ابن حجر، التقريب، ٣٤٩.

(١٣٣) سيف بن محمّد الكوفي؛ ابن أخت سفيان الثّوري (كذّبوه). انظر : ابن حجر، التقريب، ٢٦٢.

(١٣٤) ابن عدي، الكامل، ٤/ ٢٩٢.

٣- لفظ المفاضلة المميز للرواة في الكذب والوضع :

استخدم العلماء عبارات المفاضلة للتمييز بين الرواة في شدة الكذب والوضع، حيث لم يكونوا في ذلك سواء، ومن أمثلة العبارات الواردة في ذلك:

ما صدر عن مالك، حينما سئل عن ابن سَمْعان[١٣٥]، فقال: " كذاب،فقيل له: فيزيد بن عِياض؟ فقال: أكذب وأكذب"[١٣٦].

٤- لفظ المفاضلة المبيّن للجهالة:

من المعلوم عند المحدّثين أنّ جهالة الرّواة ليست على درجة واحدة وإنّما هي درجات، ولهذا نجد في عبارات التفاضل التي أطلقها العلماء ما يميّز بين الرّواة في درجة الجهالة.

قال البخاري: " تَزيد بن أَصْرَم[١٣٧]. سمع عليّاً، روى عنه عُيَينة، وعُيَيْنة وأَصْرَم[١٣٨]. مجهولان، وتَزيد بن أَصْرِم أجهل منهما، ولا يُرْوى عنه عن علي إلاّ حديثاً أو حديثين"[١٣٩].

المطلب الرابع
أثر المفاضلة في الحكم على الرواة ومروياتهم

استخدم العلماء عبارات المفاضلة في كلامهم، وهذه العبارات تحقق مجموعة من الفوائد التي يبرز أثرها في الحُكْم على الرّواة والحكم على أحاديثهم، ومن أهم هذه الفوائد الآتي:

---

(١٣٥) ابن سمعان: هو عبد الله بن زياد بن سليمان المخزومي، أبو عبد الرّحمن المدني (متروك، اتهمه بالكذب أبو داود وغيره).
انظر : ابن حجر، التقريب، ٣٠٣.

(١٣٦) ابن عدي، الكامل، ٧/ ٢٦٣.

(١٣٧) تزيد بن أصرم، وذكره بعضهم باسم بُرَيد بن أصرم، وقيل يَزيد، وهو راوٍ مجهول. انظر: ابن حجر، التقريب، ١٢١، ١٣٠.

(١٣٨) لم أقف على اسم أصرم أو عيينة، ولم أجد فيهما إلاّ ما قاله البخاري رحمه الله تعالى.

(١٣٩) ابن عدي، الكامل، ٢/ ٨٧.

١- الترجيح بين الرواة في درجاتهم، ومعرفة الأحفظ والأوثق منهم :

من العرض السابق لصور المفاضلة بين الرواة، وجدنا أن العلماء استخدموا العبارات المختلفة، التي تميز الرواة وترجح بينهم في الجوانب المختلفة. ومما ينبغي التنبه إليه أن بعض هذه الألفاظ لا تحمل على ظاهرها، فقد يستخدم العالم لفظ التوثيق في حق الراوي الضعيف، لبيان أنه أقل ضعفاً ممن قرن معه، وقد يستخدم لفظ التضعيف في حق الراوي الثقة أو المقبول، لبيان أن الراوي أقل درجة في الرتبة ممن قرن معه، ومن الأمثلة الموضحة لذلك الآتي:

قال عثمان بن سعيد: سألت يحيى بن معين عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، كيف حديثهما؟ فقال:" ليس به بأس "، قلت : هو أحب إليك أم سعيد المقبري؟ قال: " سعيد المقبري أوثق، والعلاء ضعيف"(١٤٠).

وهذا المثال يبين لنا بوضوح أن قول ابن معين في العلاء: " ضعيف"، لا يقصد به بيان الرتبة، وإنما أراد به بيان منزلة العلاء قياساً بسعيد المقبري، وأنه دونه في الرتبة، بدليل قوله الأول فيه " ليس به بأس".

وفي هذا الراوي لا يقال إنه قد ورد فيه قولان متعارضان من قبل إمام واحد، لتطبق عليه قاعدة التعارض في قول العالم الواحد إذا ما صدر منه أكثر من حكم في الراوي.

ويؤكّد قول ابن معين من جهة التفريق بين الرّاويين في الرّتبة تخريج البخاري ومسلم حديث سعيد المقبري، في حين أنّ العلاء بن عبد الرّحمن انفرد مسلم بتخريج حديثه، ولم يرو البخاري له حديثاً واحداً.

(١٤٠) ابن عدي، الكامل، ٥/ ٢١٧.

٢- بيان رتبة الراوي في الجرح والتعديل من خلال رتبة غيره :

يأتي حكم علماء الجرح والتعديل في حق الراوي أحياناً من خلال مقارنته مع غيره، أو من خلال السؤال عن حال راو آخر غيره، ولا نجد حكمهم صدر مستقلاً فيه، ومن هنا كانت العناية بهذه العبارات ضرورية: لأنها تعين الباحث والدارس في معرفة أحوال الرواة، ومن ثم الحكم عليهم وعلى مروياتهم، ومن الأمثلة الموضحة لذلك:

قول عثمان بن سعيد: قلت ليحيى بن معين: أيوب بن عتبة أحب إليك أو عكرمة بن عمار؟ قال: " عكرمة أحب إلي، أيوب ضعيف"(١٤١).

والنّاظر في حال الرّجلين يجد أنّ عكرمة، وثّقه ابن معين والعجلي، وتكلّم البخاري وأحمد والنّسائي في روايته عن يحيى بن أبي كثير(١٤٢). قال الذهبي : " ثقة إلاّ في يحيى ابن أبي كثير فمضطرب"(١٤٣)، وقال ابن حجر فيه : " صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى ابن أبي كثير اضطراب"(١٤٤).

أمّا أيوب بن عتبة فهو ضعيف عند العلماء، وقد ذكر البخاري أنّه ليّن عند أهل الحديث، كما ذكر أبو حاتم الرّازي أنّه يحدث من حفظه فيغلط(١٤٥).

ويؤكّد ذلك أنّ عكرمة بن عمّار أخرج له مسلم في صحيحه ثمانية وثلاثين حديثاً، وأخرج له البخاري تعليقاً في موضع واحد(١٤٦)، في حين أنّ أيوب بن عتبة لم يرو له

---

(١٤١) المرجع السّابق، ١/ ٣٥١.
(١٤٢) الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ٢٣٩.
(١٤٣) الذهبي، الكاشف، ٢/ ٣٣.
(١٤٤) ابن حجر، التقريب، ٣٩٦.
(١٤٥) الذهبي، الكاشف، ١/ ٢٦١.
(١٤٦) روى البخاري قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَا حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لأَخِيهِ يَا كَافِرُ فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا). وَقَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ عَنْ يَحْيَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ سَمِعَ أَبَا سَلَمَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ النبيِّ ﷺ.
البخاري، الجامع الصّحيح، كتاب الأدب، باب من كفّر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، ١٠/ ٥١٥.

من أصحاب الكتب الستّة إلاّ ابن ماجة؛ وقد روى له حديثاً واحداً[١٤٧]، والترمذي أشار إلى أنّ له رواية لحديث طلق بن علي بن المنذر الحنفي في مسّ الذّكر، ولم يرو له شيئاً[١٤٨].

٣- الترجيح بين الروايات عند التعارض :

قد تختلف الروايات عن راو واحد في بعض الأحيان، وذلك بسبب اتصاف بعض الرواة بضعف الحفظ وقلة الضبط، أو لأسباب أخرى كقصر الصحبة، أو عدم الملازمة، وعليه فإن الباحث يلزمه الترجيح بين هذه الروايات المختلفة، فتأتي عبارة المفاضلة في الرواة لتبين من يقدم من الرواة عند الاختلاف، ومن الأمثلة الموضحة لذلك الآتي:

قول ابن معين:" إذا اختلف الهروي – يعني إبراهيم بن عبد الله-،ومحمد بن الصبّاح، كان الهروي أكيسهما "[١٤٩].

وروى الترمذي حديثاً قال فيه: حدثنا هناد، حدثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة قالت: (مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ) [١٥٠].

وعقّب الترمذي على الحديث بقوله: "هكذا روى غير واحد عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة. وروى الثوري وغيره هذا الحديث عن منصور، عن إبراهيم: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُرَ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ)، وروى أبو الأحوص، عن منصور، عن

(١٤٧) روى ابن ماجه قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ، قَالَا حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ).
ابن ماجه، السنن، كتاب التّجارات، باب النهي عن بيع الحصاة وبيع الغرر، ٢/ ٧٣٩.

(١٤٨) روى الترمذي قال: حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقِ ابْنِ عَلِيٍّ – هُوَ الْحَنَفِيُّ– عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قال :(وَهَلْ هُوَ إِلاَ مُضْغَةٌ مِنهُ أَوْ بَضْعَةٌ مِنهُ).
قالَ الترمذي: "وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَيُّوبُ بْنُ عُتْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فِي مُحَمَّدِ بْنِ جَابِرٍ وَأَيُّوبَ بْنِ عُتْبَةَ،وَحَدِيثُ مُلَازِمِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرٍ؛ أَصَحُّ وَأَحْسَنُ".
التِرمذيّ، الجامع، كتاب الطّهارة، باب ما جاء في ترك الوضوء من مسّ الذّكر، ١/ ١٣١.

(١٤٩) ابن حجر، التهذيب، ١/ ١٢٠.

(١٥٠) الترمذي، الجامع، كتاب الصّوم، باب ما جاء في صيام العشر، ٣/ ١٢٩.

إبراهيم، عن عائشة، ولم يذكر فيه عن الأسود، وقد اختلفوا على منصور في هذا الحديث، ورواية الأعمش أصح وأوصل إسناداً"[١٥١].

وأيد الترمذي ترجيحه رواية الأعمش على رواية منصور بقول وكيع بن الجراح: "الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم من منصور"[١٥٢].

ومن هذا المثال يتبيّن لنا كيف رجّح الترمذي رواية الأعمش، عندما تعارضت مع رواية منصور؛ لكون الأعمش أحفظ لإسناد إبراهيم وأتقن لحديثه.

٤- معرفة أيّ الرّواة حديثه أصح في شيخ معيّن:

وهذه الفائدة هامّة في معرفة أي الطّرق أصّح وأقوى عن شيخ بعينه، ومعرفة منهجيّة أصحاب المصنّفات في انتقاء الأحاديث وروايتها، وتقديم رواية على رواية في انتقائهم لأحاديث الشّيخ الواحد.

قال أحمد: " عَبِيدة بن حُمَيد[١٥٣] أصحّ حديثاً عن منصور[١٥٤] من البكائي[١٥٥]"[١٥٦].

وعند الرّجوع إلى رواية كلّ من الرّاويين عن منصور في الكتب الستّة، نجد أنّ عَبيدةَ روى له كل من البخاري والترمذي والنّسائي وابن ماجه سبعة أحاديث عن منصور[١٥٧]، في حين أنّ زياداً البكائي لم يرو له إلاّ الترمذي حديثاً واحداً عن

(١٥١) المصدر السابق.
(١٥٢) المصدر السابق.
(١٥٣) عَبيدة بن حُمَيد بن صهيب التّيمي أو الليثي أبو عبد الرّحمن الكوفي المعروف بالحذاء. انظر: الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ٢٠٦.
(١٥٤) منصور: هو ابن المعتمر السُّلمي أبو عتّاب الكوفي. انظر: ابن حجر، التقريب، ٥٤٧.
(١٥٥) البكائي: هو زياد بن عبد الله بن الطُفيّل العامري أبو محمّد الكوفي، أحد المشاهير الأعلام. انظر: الخزرجي، الخلاصة، ٣/ ٥٩.
(١٥٦) أحمد، العلل ومعرفة الرجال، ١/ ١٠٦.
(١٥٧) روى له البخاري حديثاً واحداً عن ابن عباس (في مرور النّبي -ﷺ- على إنسانين يعذبان في قبريهما): كتاب الأدب، باب النميمة من الكبائر. وروى له الترمذي حديثين، أحدهما حديث أبي هاشم ابن عتبة (إنما يكفيك من جميع المال): كتاب الزّهد، باب ما جاء في الهمّ في الدّنيا، وثانيهما حديث

منصور[١٥٨]، وهذا يفيد أنّ العلماء قدّموا عَبيداً على زياد في الرّواية عن منصور، كما يوضّحه قول أحمد السابق.

٥- الكشف عن طبقات تلاميذ الرّاوي الواحد:

من المعلوم أنّ المحدّثين كانوا يجعلون تلاميذ كل راوٍ في طبقات، وكان ميزانهم في ذلك طول الصّحبة، وشدّة الملازمة، والحفظ والإتقان لحديث ذلك الرّاوي، وهذا الترتيب كان من أجل انتقاء الأحاديث عند تصنيفها، وتقديم بعضها على بعض عند روايتها، حيث كان المصنّفون ينتقون من طبقات الرّواة ما يتفق مع شروطهم، مثل ما هو معروف من شرط البخاري وشرط مسلم في صحيحهما[١٥٩].

ويوضّح ذلك أنّ ابن معين سئل عن أصحاب الثّوري أيّهم أثبت؟ فقال: " هم خمسة، يحيى ابن سعيد، ووكيع بن الجرّاح، وعبد الله بن المُبارك، وعبد الرّحمن بن مَهْدي، وأبو نُعيم الفضل بن دُكَين، فأمّا الفِرْيابي[١٦٠]، وأبو حُذيفة[١٦١]، وقَبِيصَة[١٦٢]، وعبيد

ابن مسعود في (لعن الواشمات ...) : كتاب الأدب، باب ما جاء في الواصلة والمستوصلة. وروى له النسائي حديثين أحدهما كرّره في موضعين، والأول من الحديثين حديث عائشة في اغتسالها مع النبي ﷺ من إناءٍ واحد : كتاب الطّهارة، باب ذكر اغتسال الرّجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، وكتاب الغسل والتيمم، باب اغتسال الرّجل والمرأة من نسائه من إناء واحد، والثاني منهما حديث عائشة في تفتيل قلائد الغنم : كتاب مناسكِ الحج، باب فتل القلائد. وروى له ابن ماجه حديثين، أحدهما حديث ميمونة (ما من مسلم يدّان ديناً) : كتاب الأحكام، باب من أدان ديناً وهو ينوي قضاءه، وثانيهما حديث أم سلمة في الاستعاذة : كتاب الدّعاء، باب ما يدعو به الرّجل إذا خرج من بيته.

(١٥٨) روى له الترمذي حديثاً واحداً عن ابن عبّاس (لا هجرة بعد الفتح) : كتاب السير، باب ما جاء في الهجرة.

(١٥٩) شرط البخاري في صحيحه أن يروي الحديث من طريق الطّبقة الأولى من تلاميذ الرّاوي استيعاباً، وربّما نزل إلى الطّبقة الثانية، في حين أنّ مسلماً يروى الحديث من طريق الطبقتين الأولى والثانية من تلاميذ الرّاوي استيعاباً، وربما نزل إلى الثالثة، وأمّا أصحاب السنن الأربعة فشرطهم في الطّبقات دون شرط الشيخين.
انظر: الحازمي، شروط الأئمة الخمسة، ١٥٥، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، وابن حجر، هدي السّاري، ٩-١٠، (١٣٧٩هـ)، والسّيوطي، تدريب الرّاوي، ٩٢/١.

(١٦٠) الفِرْيابي : محمّد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبّي.

(١٦١) أبو حذيفة : موسى بن مسعود النهدي البصري.

(١٦٢) قبيصة بن عقبة بن محمّد بن سفيان السُّوائي.

الله[١٦٣]، وأبو عاصم[١٦٤]،وأبو أحمد الزُّبَيري[١٦٥]، وعبد الرّزاق[١٦٦]، وطبقتهم، فهم كلّهم في سفيان بعضهم قريب من بعض، وهم ثقات كلّهم، دون أولئك في الضبّط والمعرفة"[١٦٧].

وتقديم راو على آخر في المرتبة هام في الكشف عن الخطأ، ومعرفة العلل، والكشف عن سلامة الرّواية ممّا يخلّ بها. ومن هنا يتبيّن لنا أهميّة هذه الألفاظ في دراسة الأحاديث والحكم عليها، والتأكّد من صحّتها.

قال ابن رجب: " معرفة مراتب الثّقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إمّا في الإسناد، وإمّا في الوصل والإرسال، وإمّا في الوقف والرّفع ونحو ذلك، وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته، الوقوف على دقائق علل الحديث"[١٦٨].

ويوضح ذلك؛ سؤال ابن أبي حاتم لأبيه عن حديث رواه قيس بن الرّبيع[١٦٩]، عن أبي إسحاق[١٧٠]، عن شريك بن حنبل، عن علي ﷺ، عن النبي ﷺ قال: (لا يحلّ أكل الثوم) [١٧١]. فقال أبو حاتم: " هذا خطأ، منهم من يقول عن أبي اسحق، عن شريك بن

---

(١٦٣) (عُبيد الله) : روى ثلاثة عن سفيان بهذا الاسم، أولهم عبيد الله بن عبيدِ الرّحمن الأشجعي أبو عبد الرّحمن الكوفي، وثانيهم عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد أبو الوليد الشامي، وثالثهم عبيد الله بن موسى بن أبي المختار باذام أبو محمّد الكوفي. وأوثق الثلاثة في سفيان عبيد الله بن عبيد الرّحمن، بل هو أثبت النّاس كتاباً فيه كما قال ابن حجر، ولعلّه هو المراد لسؤال عثمان بن سعيد عنه.
انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٢٣، وابن حجر، التقريب، ٣٧٣.

(١٦٤) أبو عاصم : هو النبيل، واسمه الضّحّاك بن مَخْلَد بن الضّحّاك بن مسلم.

(١٦٥) أبو أحمد الزّبيري : اسمه محمّد بن عبد الله بن الزّبير بن عمر.

(١٦٦) عبد الرّزّاق : هو ابن همّام بن نافع أبو بكر الصنعاني.

(١٦٧) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ٢/ ٧٢٢.

(١٦٨) ابن رجب، شرح علل الترمذي، ٢/ ٦٦٣.

(١٦٩) قيس بن الرّبيع الأسدي أبو محمّد الكوفي. قال ابن حجر: " صدوق تغيّر لمّا كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدّث به".
انظر: ابن حجر، التقريب، ٤٥٧.

(١٧٠) أبو اسحق: هو السّبيعي واسمه عمرو بن عبد الله بن عبيد.

(١٧١) هذا الحديث رواه أبو داود والترمذي كلاهما من طريق مسدّد، عن الجرّاح أبي وكيع، عن أبي إسحق، عن شريك، عن علي ﷺ قال: (نهى عن أكل الثوم إلا مَطْبوخا)، ورواه الترمذي من طريق هناد، عن وكيع، عن أبيه، عن أبي اسحق، عن شريك ابن حنبل، عن علي قال: (لا يَصْلُحُ أكلُ الثّومِ إلا مَطبوخا)، وقال عقب روايته لهذا الحديث: " هذا الحديث ليس إسناده بذلك القوي، وقد رُوِيَ هذا عن علي قوله، وروي عن شريك ابن حنبل عن النبي ﷺ مرسلاً".

حنبل، عن علي قوله موقوف. ورواه عبد الرّحمن بن مهدي، عن الثّوري، عن أبي اسحق، عن شريك ابن حنبل، لم يقل عن علي: (لا يحلّ أكل الثّوم)، وهو أشبه عندي، لأنّ الثّوري أحفظهم"(١٧٢).

٦- الكشف عن رتبة الرّاوي في الطّبقة الواحدة من تلاميذ الشيخ:

قد تتساوى رتبة الرّاوي مع غيره في الطبقة الواحدة للشيخ وقد تتفاوت، وهذا التساوي أو التفاضل هام في دراسة الأحاديث والحكم عليها، حيث نجد أهميّة ذلك في مسألة الترجيح بين الرّوايات، ومعرفة الصّحيح والأصح، والكشف عن أصحّ الأسانيد.

ولهذه الأهميّة؛ كان بيان العلماء لمسألة التّفاضل أو التّساوي في الرّتبة بين التلاميذ، وكان الترتيب لهم في الطّبقة الواحدة عن الشّيخ الواحد مثل الترتيب لهم في طبقات، وذلك من جهة الحفظ والضبط، وطول الصحبة، وشدّة الملازمة.

ومن الأمثلة الموضّحة لذلك أنّ عثمان بن سعيد الدّارمي سأل يحيى بن معين عن أصحاب سفيان، فقال: " يحيى(١٧٣) أحبّ إليك أو عبد الرّحمن(١٧٤) ؟ "، فقدّم يحيى على عبد الرّحمن، وسأله عن أيّهما أحبّ إليه، عبد الرحمن بن مهدي أو وكيع بن الجرّاح، فقدّم وكيعاً على ابن مهدي، وسأله عن أيّهما أحب إليه وكيعُ بن الجرّاح أو أبو نُعَيْم الفضل بن دُكَيْن، فقدّم وكيعاً على أبي نعيم، وسأله عن عبد الله بن المبارك أعجب إليه أم وكيع، فلم يفضّل أحدهما على الآخر(١٧٥).

انظر: أبا داود، السنن، كتاب الأطعمة، باب في أكل الثّوم، م٤، ص٣٠٩ (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م)، والترمذي، الجامع، كتاب الأطعمة، باب ما جاء في الرّخصة في أكل الثّوم مطبوخاً، م٤، ص٢٣٠.

(١٧٢) ابن أبي حاتم،، ٢/ ٦.

(١٧٣) يحيى: هو ابن سعيد القطّان.

(١٧٤) عبد الرّحمن: هو ابن مهدي.

(١٧٥) ابن رجب الحنبلي، شرح علل التّرمذي، ٢/ ٧٢٢- ٧٢٤.

ومن هذا المثال نجد أنّ ابن معين قدّم يحيى بن سعيد القطّان على وكيع وغيره، وساوى في الرّتبة بين وكيع وعبد الله بن المبارك، ثمّ جعل بعدهما ابن مهدي وأبا نعيم، وكلّهم معدودون في الطّبقة الأولى من تلاميذ سفيان الثّوري.

وسئل يحيى بن معين عن بعض تلاميذ الثوري من الطبقة الثانية، فساوى بين قَبِيصة، وعُبيد الله الأشجعي، والفريابي، وعبد الرّزاق، وأبي حذيفة، والمؤَمّل، ولم يفضّل أحدهم على الآخر(١٧٦).

وذهب أحمد إلى أنّ قَبِيصة أثبت حديثاً من أبي حذيفة، وقال: " أبو حذيفة شبه لا شيء"(١٧٧).

وقال العجلي: " الفِرْيابي، ويحيى بن آدم، وأبو أحمد الزّبيري، وقَبِيصة بن عُقبة، ومعاوية بن هشام ثقات، وهم في الرّواية عن سفيان قريب بعضهم من بعض. وأبو نُعَيم، ووكيع، وعبيد الله الأشجعي، ويحيى القطّان، وابن مهدي، وأبو داود الجفري، أثبت في سفيان من الفِريابي وأصحابه – يعني الذين سمّاهم معه"(١٧٨).

٧- تمييز الرّاوي المتّصف بالفقه:

استخدم المحدّثون ألفاظ المفاضلة؛ للتمييز بين الرّواة في جانب الفقه، فكانوا يقولون " فلان أفقه"، وهذا التفضيل يجعل رواية الرّاوي المتّصف بالفقه إلى جانب إتقان الرّواية أكثر قبولاً وأشدّ اطمئناناً.

وقد تقدّم أنّ ابن حبّان لا يجوّز الاحتجاج بخبر الثّقة الحافظ إذا حدّث من حفظه وليس بفقيه، لأنّه يحفظ الطّرق والأسانيد دون المتون، وربّما قلب المتن وغيّر المعنى

(١٧٦) ابن رجب الحنبلي، شرح علل التّرمذي، ٢/ ٧٢٤.
(١٧٧) أحمد، العلل ومعرفة الرّجال، ١/ ١٥٠.
(١٧٨) ابن رجب الحنبلي، شرح علل التّرمذي، ٢/ ٧٢٦.

حتى يذهب الخبر عن معنى ما جاء فيه، كما تقدّم توضيح ابن رجب بأنّ قول ابن حبّان هذا ليس على إطلاقه، وإنّما هو مختصّ بمن عرف منه عدم حفظ المتون وضبطها[١٧٩].

٨- الكشف عن طرق الأحاديث المنكرة لراوٍ من الرّواة :

استخدم العلماء ألفاظ المفاضلة في بيان طرق الأحاديث المنكرة لراوٍ من الــرّواة، ومن ذلك قول الإمام أحمد: " ما أنكر حديث حسين بن واقد[١٨٠]، وأبي المنيب[١٨١]، عن ابن بريدة[١٨٢]"[١٨٣].

وبالرّجوع إلى ترجمة الحسين بن واقد، وترجمة أبي المنيب، نجد أنّ كلا الرّاويين قد اتّصف بالوهم والخطأ في روايته، ولهذا كانت أنكر طرق أحاديث عبد الله بن بريدة ما كان من روايتهما.

ومن الأمثلة الموضّحة لذلك؛ ما رواه العقيلي في الضعفاء الكبير في ترجمة أبــي المنيب، قال: من حديثه؛ ما حدّثناه محمّد بن عثمان بن موسى، قال حدّثنا الليــث بــن هارون العتكي، قال حدّثنا زيد بن الحباب، عن أبي المنيب، عن ابن بريدة، عن أبيه، أن النبي ﷺ (نهى أن يصلّي الرجل في السروال الواحد، ليس عليه شيء غيره) [١٨٤].

(١٧٩) انظر النقطة السابعة في المطلب الثاني، ص١٤.
(١٨٠) الحسين بن واقد المروزي أبو عبد الله القاضي. قال ابن حجر: " ثقة له أوهام"، التقريب، ١٦٩.
(١٨١) أبو المُنيب: هو عبيد الله بن عبد الله العتكي المروزي.قال البخاري: " عنده مناكير"، وقال ابن حجر: " صدوقٌ يخطئ".
انظر: الخزرجي، الخلاصة، ٢/ ١٩٤، وابن حجر، التقريب، ٣٧٢.
(١٨٢) ابن بريدة: هو عبد الله بن بريدة بن الحُصَيْب الأسلمي أبو سهل المروزي، أحد الثّقات. انظــر: ابــن حجر، التقريب، ٢٩٧.
(١٨٣) أحمد، العلل ومعرفة الرّجال، ١/ ١٢٤.
(١٨٤) العقيلي، الضعفاء الكبير، ٣/ ١٢١.
وهذا الحديث رواه أبو داود من طريق أبي تميلة، قال حدّثنا أبو المنيب، عن عبد الله بن بريدة، عــن أبيه قال: (نهى رسول الله ﷺ أن يصلّى في لحاف لا يتوشّح به، والآخر :أن تصلّي في سراويل وليس عليك رداء).
وأخرجه الطبراني في الأوسط، من طريق عبد الله بن وهب، عن زيد بن الحباب، عن أبي المنيــب، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه، أنّ رسول الله ﷺ (نهى أن يصلّي الرجل في السراويل، لــيس عليــه غيره). وقال: "لا يروى هذا الحديث عن بريدة إلا بهذا الإسناد، تفرّد به ابن وهب".

وعلّق العقيلي على رواية أبي المنيب هذه، فقال: "لا يتابع على حديثه ولا يعرف إلاّ به"(١٨٥).

وأورد ابن الجوزي الحديث في العلل المتناهية وقال: "لا يعرف إلاّ بأبي منيب ولا يتابع عليه"(١٨٦).

وقال ابن حبّان في ترجمة أبي المنيب: "يروي عن عبد الله بن بريدة، يروي عنه أهل بلده، ينفرد عن الثّقات بالأشياء المقلوبات، يجب مجانبة ما يتفرّد به، والاعتبار بما يوافق الثّقات دون الاحتجاج به"(١٨٧).

٩- العدول عن الجادة المألوفة إلى غيرها من الطرق غير المشهورة :

من المعلوم عند علماء الحديث- وبخاصة علماء العلل منهم -، أنّه لا يعدل عن الجادة المألوفة إلى غيرها إلاّ لمن عرف بالحفظ وشدّة الإتقان، ولهذا نجد عالم العلل يقدّم الطريق غير المشتهرة لحديث على الطريق المشتهرة عن طريق المفاضلة بين الرّاويين، ويكون حكمه على الحديث من الطريق المشتهرة بأنّه حديث معلّ، لكون راوي الحديث من الطّريق غير المشتهرة - يعني غير المألوفة- يتّصف بالحفظ والتثبت وشدّة الإتقان، ويفضل غيره ممّن خالفه في ذلك، ولتوضيح هذه الفائدة إليك المثال الآتي :

سأل عبد الله بن أحمد أباه عن حديث رواه هشيم، عن حصين، عن عمرو بن مُرّة، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، عن النّبي ﷺ في رفع اليدين في الصلاة(١٨٨)؟ فقال: "رواه

انظر: أبا داود، السنن، كتاب الصلاة، باب من قال يتّزر به إذا كان ضيّقاً، ١/ ٤٤٦، والطّبراني، المعجم الأوسط، ح١٩٦٠، ٢/٥٦٠.

(١٨٥) المصدر السابق.

(١٨٦) ابن الجوزي، العلل المتناهية، ٢/ ٦٨١.

(١٨٧) ابن حبّان، كتاب المجروحين، ٢/ ٦٤.

(١٨٨) حديث حصين أخرجه الدّارقطني قال: حدثنا أحمد بن عبد الله الوكيل، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا هشيم، عن حصين، وحدثنا الحسين بن إسماعيل وعثمان بن محمد بن جعفر، قالا نا يوسف بن موسى، نا جرير،عن حصين بن عبد الرحمن قال: دخلنا على إبراهيم، فحدثه عمرو بن مرة قال: صلينا في مسجد الحضرميين، فحدثني علقمة بن وائل، عن أبيه: (أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه حين يفتتح

شعبة عن عمرو بن مُرّة، عن أبي البختري، عن عبد الرّحمن اليحصبي، عن وائل، عن النّبي ﷺ"؛ خالف حصينٌ شعبةَ، فقال: " شعبةُ أثبت في عمرو بن مُرّة من حصين، القول قول شعبة. من أين يقع شعبة على أبي البختري، عن عبد الرّحمن اليحصبي، عن وائل!؟"(١٨٩).

قال ابن رجب: " يشير إلى أنّ هذا – يعني إسناد شعبة– إسناد غريب، لا يحفظه إلاّ حافظ، بخلاف علقمة بن وائل، عن أبيه فإنّه طريق مشهور"(١٩٠).

١٠– الكشف عن أفضل الأسانيد أو أحسنها:

لم يقتصر أمر المفاضلة على تقديم راوٍ على غيره في الرّواية، بل انسحب إلى تفضيل إسناد على آخر، وهذا مفيد للدّارس في التّعرف على الرّوايات المقبولة، والترجيح بينها فيما يخص الترجيح بين الرّوايات عند التعارض، أو معرفة الرّاجح من الآراء الفقهية.

وممّا يدل على هذا النّوع من المفاضلة، ما ورد من أنّ أبا حاتم الرّازي سئل: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أحبّ إليك، أم بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه؟ فقال: " عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أحبّ إليّ"(١٩١).

ونجد تطبيق المحدّثين في تخريج الأحاديث بالطريقين المذكورين يوافق ما قاله أبو حاتم الرّازي، فما أخرجه أصحاب السنن الأربعة من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه بلغ مائة وسبعة وتسعين حديثاً؛ في حين أن ما أخرجوه من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه بلغ أربعة وعشرين حديثاً، وهذا يدلّ على أنّ إسناد عمرو بن

الصلاة، وإذا ركع، وإذا سجد). فقال إبراهيم: "ما أرى أباك رأى رسول الله ﷺ إلا ذلك اليوم الواحد، فحفظ ذلك؛ وعبد الله لم يحفظ ذلك منه، ثم قال إبراهيم إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة لفظ جرير. الدّارقطني، السنن،كتاب الصلاة، باب في أخذ الشمال باليمين في الصلاة، ١/ ٢٩١.

(١٨٩) أحمد، العلل ومعرفة الرّجال، ١/ ١٧٢.

(١٩٠) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، ٢/ ٨٤٣.

(١٩١) ابن أبي حاتم، الجرح والتّعديل، ١/ ٤٣١.

شعيب عن أبيه عن جدّه عندهم أقوى من إسناد بهز بن حكيم عن أبيه عن جـدّه والله تعالى أعلم(١٩٢).

١١- التمييز بين الإخوة في الجرح والتّعديل، والمفاضلة بينهم في الرّواية:

مسألة الإِخْوَة من الرّواة من المسائل التي اعتنى بها العلماء، لأنّها من الأمور التي يهم فيها بعضهم، ويقع فيها الخلط، حتّى يكون التضعيف للثقة والتوثيق للضعيف. ومن أجل أن يحصل الأمن من الوهم والخطأ، كانت المفاضلة بين الإِخْوَة من الـرّواة، وكـان التّمييز بينهم بذلك.

ومن صور المفاضلة بين الإخوة الآتي:

قال ابن عدي في ترجمة عاصم بن عمر بن حفص: " وهو أخو عبيد الله وأخـو عبد الله بن عمر. أبناء عمر وهم ثلاثة إخوة: عبيد الله، وعبد الله، وعاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر ابن الخطّاب. وأجلّ الثلاثة عبيد الله، وبعده عبد الله، وثـالثهم عاصم بن عمر وهو أضعفهم، وعبيد الله الثّقة، وعبد الله قد وثّقه النّاس، وعاصم قـد ضعّفوه"(١٩٣).

وسمع عبّاس الدّوري يحيى بن معين يقول: " يحيى القطّان يروي عن عبد لله بن أبي عثمان، وقد سمع عبد الصّمد(١٩٤). وابن مهدي من خالد بن أبـي عثمـان"، فقـال الدّوري: " وهو أخوه؟"، قال: "نعم". قال الدّوري: " أيّما أحبّ إليك منهما؟". فقـال ابـن معين: " عبد الله بن أبي عثمان"(١٩٥).

---

(١٩٢) لم يخرج البخاري ومسلم أيّ حديث من الإسنادين المذكورين، وأخرج منهما أصحاب السنن الأربعة، وكان عدد الأحاديث فيها – من غير تكرار – على النّحو الآتي:

الإسـناد	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه	المجموع
١- عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه	٦٣	٣٦	٣٧	٦١	١٩٧
٢- بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّ.	٧	٨	٥	٤	٢٤

(١٩٣) ابن عدي، الكامل، ٥/ ٢٨٨.

(١٩٤) عبد الصمد: هو ابن عبد الوارث بن سعيد العنبري.
انظر: ابن حجر، التقريب، ٣٥٦.

(١٩٥) ابن معين، التاريخ، ٢/ ٣١٩.

وقال علي بن المديني: "كان بنو نافع[١٩٦] ثلاثة: عمر بن نافع، وعبد الله بن نافع، وأبو بكر بن نافع، وروى عبد الله أحاديث منكرة، وكان عندي أحفظهم، وأبو بكر ولي القضاء، وقد روى عنه مالك"[١٩٧].

١٢- الكشف عن مرجعيّة العلماء عند الاختلاف:

كان للحديث مرجعيات علميّة؛ يعود إليها المحدّثون عند الاختلاف، وهذه المرجعيات كانت تتصف بالجمع للحديث، مع شدّة الحفظ والإتقان له، ولهذا نرى إماماً كابن المبارك تكثر فيه العبارات الدّالة على تقدّمه على غيره في الحفظ والفضل، وممّا ورد فيه:

قول عبد الله بن محمّد الضّعيف: " سمعت عبد الله بن المبارك، وكان عندنا من أرفع أهل زمانه، وأعلمهم بالاختلاف"[١٩٨].

وقول أبي الوليد الطّيالسي: " ما رأينا محدّثاً أجمع من عبد الله بن المبارك"[١٩٩].

ونرى كلام العلماء في مكانة أحمد بن حنبل في الحديث، ومن ذلك قول أبي زرعة المتقدّم: " ما رأيت أحداً أجمع من أحمد بن حنبل. قيل له: إسحاق بن راهويه؟ فقال: أحمد بن حنبل أكثر من إسحاق، وأفقه من إسحاق"[٢٠٠].

١٣- تمييز الرّاوي الثّقة من الرّاوي الضّعيف:

المتابع لعبارة العلماء في المفاضلة، يجد أنّهم قد استخدموا هذه الألفاظ لتمييز الرّاوي الثقة من الرّاوي الضّعيف، ويجد أنّ هذه الألفاظ تساعد الدّارس والمحدّث عند حكمه على الرّاوي وما يرويه من أحاديث، ومن الأمثلة الموضّحة لذلك:

(١٩٥) نافع: هو مولى عبد الله بن عمر.
(١٩٧) ابن عدي، الكامل، ٤/ ١٦٤.
(١٩٨) المرجع السّابق، ١/ ١٠١.
(١٩٩) المرجع السّابق، ١٠٢.
(٢٠٠) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ١/ ٦٩ .

قول ابن أبي حاتم في معرض الكلام على خالد بن يزيد بن صالح: " وهو أمتن من خالد بن يزيد بن أبي مالك، وأوثق من ابنه عراك[٢٠١]"[٢٠٢].

وهذا القول من أبي حاتم يدل على أهميّة هذه الألفاظ، ويدلّ على دقّة العلماء في التمييز بين الرّواة، وبخاصّة ما وقع في أسمائهم من الاتفاق والافتراق، مثل ما ورد في المثال المذكور، حيث يوجد راويان باسم خالد بن يزيد أحدهما "ثقة"، وهو خالد بن يزيد ابن صالح، والآخر "ضعيف"، وهو خالد بن يزيد بن أبي مالك[٢٠٣].

(٢٠١) عراك: هو ابن خالد بن يزيد بن صالح بن صَبيح المُرّي (ليّن الحديث).
انظر: ابن حجر، التقريب، ٣٨٨.
(٢٠٢) ابن حجر، التهذيب، ٣/ ١١٤.
(٢٠٣) انظر ترجمتهما في تقريب التهذيب لابن حجر، ١٩١.

الخاتمة

مما تقدم نخلص إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث، وهي على النحو الآتي :

١- يعد علم الجرح والتعديل من العلوم الدقيقة، التي تحتاج إلى عناية العلماء والباحثين، الذين يقومون بتخريج الأحاديث، ودراستها، ومعرفة درجتها.

٢- لا يكفي في الحكم على الرواة، أن يقتصر الباحث على النظر في بعض الأقوال في الجرح والتعديل، بل يجب عليه استيعاب هذه الأقوال، والنظر فيها جميعاً، وذلك حتى يأتي الحكم على الراوي حكماً دقيقاً، ومن ثم يكون الحكم على الحديث حكماً صحيحاً.

٣- لا يجوز الاعتماد على المختصرات من كتب الجرح والتعديل، كما لا يجوز الاقتصار على الأحكام المشتملة عليها من غير متابعة لأقوال العلماء، بل يجب البحث فيما ورد في الراوي من أقوال، والنظر فيها، ومن ثم الخلوص إلى الحكم اللائق بمن قيلت فيه.

٤- يجب التنبه – عند المفاضلة- إلى عبارة العلماء التي لا يقصد بها بيان رتبة الراوي في الجرح والتعديل، وإنما يقصد بها بيان درجته مع غيره من الرواة، حيث لا يحمل التوثيق على ظاهره، كما لا يحمل التضعيف على ظاهره، وينظر في حال الراوي وفق الأقوال التي وردت في بيان مرتبته.

٥- يظهر من البحث أهمية العناية بعبارات المفاضلة في جرح الرواة وتعديلهم، وذلك لكونها تبين درجة الراوي بين أقرانه، وتعين في دراسة الأحاديث والحكم عليها والترجيح بينها.

٦- يظهر من عبارات المفاضلة في الجرح والتعديل، عناية العلماء بكل ما يخص الراوي في الجوانب الخاصة بالرواية.

٧- تظهر أهمية ألفاظ المفاضلة في الكشف عن الخطأ في الرّواية بصورة عامّة، أو في رواية شيخ من الشّيوخ.

٨- تظهر أهميّة المفاضلة في معرفة مراتب الرّواة في الطّبقة الواحدة من تلاميذ الرّاوي، وتقديم بعضهم على بعض من جهة الحفظ والضّبط والإتقان.

٩- من خلال البحث وتتبع ألفاظ المفاضلة، نجد أنّ هذه الألفاظ قد كثرت في عبارة الأئمة الذين لهم إحاطة بالحديث وطرقه، ومن عرف منهم بالإكثار في جرح الرّواة وتعديلهم، بالإضافة إلى معرفتهم بعلم العلل، نحو يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم وأبي زرعة الرّازيان.

١٠- نجد أنّ عبارات المفاضلة في الثّقات أكثر منها في الضَعفاء، وذلك لأنّ الصّفات التي تخص الرّاوي الثّقة، وتخص شروط القبول لحديثه كثيرة متعدّدة، ولأن علم العلل يقوم على مرجّحات وقرائن مختلفة.

فهرس المراجع

* أحمد بن محمّد بن حنبل، الجامع في العلل ومعرفة الرّجال، عناية محمّد حسام بيضون، ط١، بيروت، مؤسسة الكتب الثّقافيّة، (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

* البخاري، محمّد بن إسماعيل:

- التاريخ الصّغير، تحقيق محمود إبراهيم زايد، ط١، بيروت، دار المعرفة، (١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م).
- التّاريخ الكبير، حيدرآباد، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، (١٣٧٨هـ /١٩٥٩م)، بدون رقم الطّبعة.
- الجامع الصّحيح المسند المختصر، ومعه فتح الباري لابن حجر، بيروت، دار المعرفة، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.

* الترمذي، أبو عيسى محمّد بن عيسى، الجّامع، تحقيق أحمد محمّد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.

* ابن الجوزي، عبد الرّحمن بن علي، العلل المتناهية، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.

* ابن أبي حاتم الرّازي، عبد الرّحمن بن محمّد بن إدريس الحنظلي:

- الجرح والتعديل، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة بحيدرآباد بالهند، ط١، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.
- علل الحديث، بيروت، دار المعرفة، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، بدون رقم الطبعة.

* الحازمي، أبو بكر محمّد بن موسى، شروط الأئمّة الخمسة، ومعه رسالة أبي داود إلى أهل مكّة وشروط الأئمّة الستّة لابن طاهر المقدسي، عناية عبد الفتّاح أبي غدّة، مكتب المطبوعات الإسلاميّة، حلب – سوريّة، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

* ابن حبّان، أبو حاتم محمّد بن حبّان التميمي البستي:

- الثقات، ط١، حيدرآباد، الهند، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، (١٤٠١هـ /١٩٨١م).
- كتاب المجروحين، حيدرآباد، الهند، المطبعة العزيزية، (١٣٩٠هـ /١٩٧٠م)، بدون رقم الطّبعة.

* ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي :

- تقريب التهذيب، قدّم له وقابله محمّد عوّامة، ط٣، سوريّة حلب، دار الرّشيد، (١٤١١هـ / ١٩٩١م).
- تهذيب التهذيب، دار صادر، بيروت، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.
- النّكت على ابن الصّلاح، تحقيق مسعود عبد الحميد السّعدني وآخر، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م).
- هدي السّاري مقدّمة فتح الباري، تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي ومحب الدّين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، بدون رقم الطّبعة.

* الخزرجي، أحمد بن عبد الله، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، تحقيق محمود عبد الوهاب فايد، مكتبة القاهرة، القاهرة، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.

* أبو داود، سليمان بن داود السجستاني، السنن، تحقيق محمّد عوّامة، مؤسّة الرّيان، بيروت، ط٢، (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).

* الذّهبي، محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز:

- ديوان الضّعفاء والمتروكين، حقّقه وعلّق حواشيه حماد الأنصاري، النّهضة الحديثة، مكّة المكرمّة، (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، بدون رقم الطّبعة.
- الكاشف فيمن له رواية في الكتب الستّة، تحقيق عزّت علي عطيّة وآخر، دار الكتب الحديثة، القاهرة، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.
- ميزان الاعتدال، تحقيق علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.

* الرّاغب الأصبهاني، أبو القاسم الحسين بن محمّد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمّد سيّد كيلاني، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، الطّبعة الخيرة، ١٣٨١هـ/ ١٩٦١م.

* ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن محمّد، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرّحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

* السيوطي، عبد الرّحمن بن أبي بكر، تدريب الرّاوي في شرح تقريب النّواوي، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط٢، (١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م).

* الطّبراني،،المعجم الأوسط، تحقيق الدكتور الطّحان، مكتبة المعارف، الرّياض، ط١، (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦).

* عتر، نور الدّين، منهج النّقد في علوم الحديث، دار الفكـــر، دمـــشق، ط ٣، (١٤٠١هـــ / ١٩٨١م).

* ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرّجـــال، تحقيق سهيل زكّار، دار الفكر، بيروت، ط٣، (١٤٠٩هـــ / ١٩٨٨م).

* العقيلي، أبو جعفر محمّد بن عمر، الضّعفاء الكبير، تحقيـــق عبـــد المعطـــي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٠٤هـــ/ ١٩٨٤م).

* ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم المقاييس في اللغة، تحقيق شهاب الدّين أبي عمر، دار الفكـــر، بيـــروت، ط١، (١٤١٥هـــــ / ١٩٩٤).

* الفيروزابادي، محمّد بن يعقوب، القاموس المحيط، ضبط وتوثيـــق يوســـف البقاعي، دار الفكر، بيروت، (١٤١٥هـــ / ١٩٩٥)، بدون رقم الطّبعة.

* اللكنوي، أبو الحسنات محمّد عبد الحي، الرّفع والتكميل في الجرح والتّعديل، حقّقه وعلّق عليه عبد الفتاح أبو غدّة، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط ٦، (١٤٢١هـــ / ٢٠٠٠م).

* ابن ماجه، أبو عبد الله محمّد بن يزيد القزويني، تحقيق وترقيم وتعليق محمّد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.

* المزّي، أبو الحجّاج يوسف بن عبد الرّحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرّجال، تحقيق بشار عوّاد معروف، مؤسّسة الرّسالة، بيـــروت، ط١، (١٤٠٥هـــــ/ ١٩٨٥م).

* مصطفى، إبراهيم، وآخرون، المعجم الوسيط، إشراف عبد السلام هارون، تحقيق مجمع اللغة العربيّة، المكتبة العلميّة، طهران، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.

* ابن معين، يحيى بن معين بن عون بن بسطام، التّاريخ، تحقيق أحمد نور سيف، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ط١، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

* ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

* النّسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب، المجتبى (السنن)، ومعه شرح السّيوطي وحاشية السندي، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط٣، (١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م).

* النوري، السيّد أبو المعاطي وآخرون، الجامع في الجرح والتعديل، عالم الكتب، بيروت، بدون تاريخ الطّبع أو رقم الطّبعة.